

اقرأ في الأحد الممتاز:

- 04 شكاوى أصحاب الأعمال تكشف تحديات نمو القطاع الخاص
- 05 «العقاب الجماعي» يلاحق أصحاب السجلات التجارية
- 08 226.6 مليون ريال أئتمان معتمد من «كريدت عُمان»

الأحد ١٠ من ربيع الأول ١٤٤٨ هـ الموافق ٢٣ أغسطس ٢٠٢٦ م - العدد رقم ٤٤١٦

الرؤية - مدراء المكتومية

أكد معالي عبدالسلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني، أن الجهاز يُعيد

935 مليون ريال استثمارات في 4 مشروعات
صناعية استراتيجية كبرى تُوفّر 1850 فرصة عمل

استثمارات في الأمن السيبراني
والتقنيات الحيوية والحوسبة السحابية

250 مليون ريال حجم الإنفاق التراكمي
لـ«القائمة الإلزامية» بـ384 منتجًا وخدمة محلية

تنفيذ مشروعات تنموية بنحو ملياري
ريال عُماني سنويًا

تركز على إيجاد فرص العمل ونقل المعرفة
وتوطين الصناعات وسلاسل الإمداد

طرح 2295 مناقصة مستقبلية بـ2.55
مليار ريال عبر منصة «فرص»

يُعزز قدرته على اقتناص الفرص، والاستفادة من التطورات التقنية، وإدارة المخاطر، مع الحفاظ على تحقيق عوائد مستدامة ودعم مستهدفات "رؤية عُمان ٢٠٤٠". وقال المرشدي- في حوار

خاص مع "الرؤية"- إنَّ سلطنة عُمان أصبحت وجهة استثمارية واعدة تجمع بين الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعات المحفزة والموقع الاستراتيجي.

الرؤية - سارة العبرية	الأنشطة النفطية	الأنشطة المالية والتأمين	مقسط - العُمانيّة	المستهلكين الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نحو ٩,٧ مليار ريال عُماني في الربع الأول من عام ٢٠٢٦، مسجلاً نمواً بنسبة ٢,٦٪ مقارنة بـ ٩,٤٤ مليار ريال عُماني في الربع المماثل من عام ٢٠٢٥. وسجلت الأنشطة النفطية بالأسعار	الثابتة نمواً بنسبة ٤,٦٪، فيما ارتفعت الأنشطة غير النفطية بنسبة ٢,٤٪، مما يعكس استمرار نمو القطاعات الاقتصادية خارج النفط إلى جانب تحسن أداء النشاط النفطي عند استبعاد تأثير تغيرات الأسعار.	الأنشطة المالية والتأمين بنسبة ٩,٦٪، والاتصالات والمعلومات بنسبة ٨,٣٪، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية والإدارية وخدمات الدعم بنسبة ٥,٧٪. كما ارتفع نشاط الزراعة بنسبة ١٢,١٪، وصيد الأسماك بنسبة ٠,٩٪، بينما سجلت إمدادات الكهرباء والمياه وأنشطة الصرف الصحي نمواً بنسبة ٨٪.	بلغ معدل التضخم في سلطنة عُمان ٣,٢ بالمائة خلال شهر يوليو ٢٠٢٦ مقارنة بالشهر المماثل من عام ٢٠٢٥، فيما بلغ متوسط التضخم خلال الفترة من يناير إلى يوليو من العام الجاري ٢,٩ بالمائة. وأظهرت بيانات الرقم القياسي لأسعار	المستهلكين الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية سجلت أعلى معدل ارتفاع بين المجموعات الرئيسية بنسبة ٧,٣ بالمائة على أساس سنوي، تلتها مجموعة النقل بنسبة ٦,٥ بالمائة، ثم مجموعة السلع الشخصية المتنوعة والخدمات بنسبة ٥,٣ بالمائة،
				ومجموعة المطاعم والفنادق بنسبة ٣,٦ بالمائة، ومجموعة الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة ارتفعت أسعار مجموعة التعليم بنسبة ٣,١ بالمائة، فيما سجلت أسعار مجموعة البناء بنسبة ١,٧ بالمائة، وأسعار مجموعة الثقافة والترفيه بنسبة ٠,٤ بالمائة.

في خضم الأحداث الكبرى التي تُعيد تشكيل المنطقة وسُبط الصراعات الطاحنة والدساسات المتباينة، تظل غزة نُجُرح الغائر في وجدان الأمة العربية والعالم أجمع، فحرب الإبادة التي يقودها المجرم بنيامين نتنياهو لم تتوقف كما يظن البعض؛ إذ لم يقلح أي اتفاق أو مذكرة تفاهم أو حتى ضغوط أمريكية، في إسكات أصوات المدافع ولم تخمد نيران الحرب منذ اندلاعها في الثامن من أكتوبر لعام ٢٠٢٣.

وحتى مع اشتعال الحرب الصهيونأمريكية على إيران، وتأجج الصراع في مواقع أخرى مثل لبنان وسوريا واليمن، استمرت المأساة في غزة؛ فعمليات الاغتيال لا تتوقف، وأصحاب الأُمعاء الخاوية ما يزالون يتضورون جوعاً، والغالبية العظمى من سكان القطاع يفترشون الأرض مسكناً لهم، لا مأوى يحميهم من حرارة الشمس ولا زهمير الشتاء، يحرقهم لهيب الشمس، وتهمهم عليهم الأمطار وتجرف السيول

ما تبقى لهم من أطلال الخيم. أما مرضاهم فتلك فاجعة أشد، فلا علاج يُصرف لهم، والحالات الحرجة منهم فقدت الأمل في إمكانية تلقي العلاج بالخارج. ورغم اتفاق وقف إطلاق النّار، تتكرر الانتهاكات يومياً مرات عديدة، مع استمرار الحصار ومنع دخول المساعدات الإغاثية والطبية والمواد الغذائية، على خلاف ما جرى الاتفاق عليه.

إننا عندما نتحدث عن غزة، نُشير إلى المأساة الإنسانية الأشد فظاعة في التاريخ الحديث، شعب بأكمله يتعرض للإبادة والبُطش يوميّاً، ويُحرم من أبسط مُقومات الحياة، وفوق كل ذلك لا يجد من يُسانده، إلا القليل جداً من أصحاب الضمائر اليقظة والقلوب الرحيمة. ومن المفارقات التي يعجب لها المرء، أن نجد الشعوب التي تهرب لدعم المستضعفين في غزة، بينما تتوارى الحكومات وتعلن سُمع لها صوت، في مشهد يُعري الإنسانية جمعاء. في المقابل، يواصل

الاحتلال الإسرائيلي عدوانه الأثم على الأبرياء والمُدينين في غزة، غير مكترث بأي اتفاق، في ظل الدعم الأمريكي غير المحدود والتواطؤ الفاضح في هذه الحرب الهمجية، والصمت العربي والدولي على كل هذه الجرائم منذ قرابة ٣ سنوات.

الواقع يُؤكد أنّ حرب الإبادة لم تتوقف، وإنما استمرت بوتيرة مُغايرة، وتشعبت في عدة جهات، وأبرزها الجبهة الإيرانية، فما الحرب الصهيونأمريكية على إيران سوى جزء من الصراع الكبير الذي يسعى الصهاينة لتحقيق أهدافه، وفق ما يزعمون أنه “الشرق الأوسط الجديد”، وهو الكلمة المُشفرة لمنطقة تخضع بالكامل لرغبات الصهاينة ومن يهاونهم، منطقة ترثيخ الخنوع والركوع لمُجموعات من العصابات المجرمة، يتحكمون في مُقدرات الشعوب وينهبون خيرات الأوطان، وفوق كل ذلك يمارسون أبشع عمليات القتل والإبادة لمن يقف في طريق مخططهم.

وهنا نؤكد ما نقوله دائماً، إن الحرب على إيران ليست سوى فصل في هذه الحرب المخلوعة، التي تستهدف الإجهاد العربي للمنطقة العربية وسرقة مواردها، تارةً بتحويل غزة إلى “ريفيرا الشرق الأوسط”، وتارةً بإعلان ضيق هرمز “منطقة أمريكية”، إلى جانب ما تمارسه إسرائيل من استباحة للدول العربية، وأخرها سوريا، والتي شهدت عدواناً إسرائيلياً كاد أن يتحول إلى شرارة حرب كبرى تنزلق إليها تركيا في مُواجهة مع إسرائيل.

الحرب على إيران تستهدف مباشرة قطع شريان الدعم الوحيد للمقاومة على جبهات عدة، ضد العدو الإسرائيلي، بالتوازي مع الرغبة الأمريكية في السيطرة على موارد النفط الإيرانية، وإسقاط النظام الإيراني لكي تفكك المجال أمام إسرائيل لتسيّد المنطقة، كما يزعمون!

وبينما نرى خريطة التوازنات العسكرية تتغير مع إعادة تشكيل نظام أمني وسياسي إقليمي جديد، لا أحد يُلقي

بالألم بالمأساة الفلسطينية، بما في ذلك غزة الجريحة والضةفة الغربية الممزقة والقدس المحتلة. غير أن الواقع على مدى التاريخ، تؤكد أن لا استقرار في الإقليم دون إنهاء حرب الإبادة في غزة، وأن لا سلام في منطقنا ما لم يكن مقرونّاً بسلام أشمل وأوسع ومُستدام يضم كامل التراب الفلسطيني والجولان المحتل ومزارع شعبا.

ومهما زعم البعض بإمكانية إحلال السلام عبر اتفاقيات تطبيع أو إذعان، فلن يتحقق إلا باستعادة الحقوق ومحاسبة مجرمي الحرب الصهاينة. والأحداث من حولنا تؤكد أن التطبيع لم يُثمر أية نتائج لصالح الشعب الفلسطيني، بل على النقيض تماماً، أُعلن الاحتلال في الإبادة الجماعية، وواصل نهب الأراضي عبر الاستيطان السرطاني في أنحاء المدن والبلدات الفلسطينية. فأي تطبيع يُريد هؤلاء خداعنا به؟!

لم يعد خافياً على ذي لب أنّ الصهيونية العالمية تتلقى الهزائم واحدة تلو

الأخرى، لا سيما في ظل ما يُحققه التقدميون الديمقراطيون في الانتخابات التمهيدية بالولايات المتحدة من انتصارات على المرشحين المدعومين من اللوبي اليهودي “إيباك”، ولذلك يُجسّلون مخططات تصفية القضية الفلسطينية، عبر الاستيطان وطرد الفلسطينيين من أرضهم في الضفة والقدس، ومواصلة حرب الإبادة في غزة.

وبقي القول.. إن مأساة غزة لن تنتهي ما لم يُجحد العرب والعالم خلف موقف صلب وشجاع، يُطالب أمريكاً بإنهاء دعمها لإسرائيل، وإلزام هذا الكيان الغاصب بمقررات الشريعة الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وإعادة إعمار غزة وتعويض أهلها عن كل ما تعرضوا له من خسائر جراء حرب الإبادة، عندئذ سيعود الاستقرار تدريجياً إلى المنطقة، أمّا الحديث عن سلام دون ذلك لا يعدو كونه ضرباً من الخيال والوهم.. فلا نامت أعين الجبناء!!

مطالبات بالانتقال من مفهوم «التعمين» كنسب وأرقام إلى تمكين الكفاءات الوطنية

أصحاب أعمال لـ«الرؤية»: كثرة الرسوم وتأخر المستحقات ضمن تحديات تعيق نمو القطاع الخاص.. و«الشراكة الحقيقية» الأمل المنشود



صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي للأغراض التحريرية

يؤكد عدد من أصحاب الأعمال والمواطنين ضرورة العمل على تنمية وتطوير القطاع الخاص العماني للقيام بدوره في دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة، وخلف فرص وظيفية مستدامة، وذلك في ظل المتغيرات والتحديات التي يشهدها العالم.

وأضافوا- في تصريحات لـ«الرؤية»- أن هذا القطاع الهام يواجه العديد من التحديات التي تحد من نموّه وقدرته على المنافسة بالشكل المطلوب، مطالبين بتذليل العقبات التي تواجه القطاع الخاص وتعزيز الشراكة مع القطاع الحكومي لتحقيق مستهدفات رؤية «عمان ٢٠٤٠». ويقول إبراهيم بن حمد الهنائي نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان محافظة الظاهرة، إن تنمية القطاع الخاص العماني وتعزيز دوره في التنمية والتنوع الاقتصادي والتوظيف يبدأ من الاهتمام بصاحب العمل باعتباره شريكا أساسيا في التنمية ومحركا رئيسيا للاقتصاد وتوفير فرص العمل، إذ يجب إيجاد منظومة متكاملة لدعم أصحاب الأعمال وتمكينهم ومراعاة ظروفهم والتحديات التي يواجهونها ومنحهم حوافز وامتيازات حقيقية تساعد على الاستمرار والتوسع وفتح مجالات جديدة للاستثمار والتوظيف.

الرؤية- ناصر العبري

ويضيف أنه من الضروري توفير مزايا خاصة لأصحاب الأعمال ورواد الأعمال مثل تسهيلات القروض الإسكانية والقروض الشخصية وتقديم الخصومات والمميزات في بعض الخدمات وتذاكر الطيران وغيرها من الحوافز التي تجعل العمل الحر وريادة الأعمال خيارا جاذبا للشباب العماني، وتشجع الباحثين عن عمل على التوجه إلى تأسيس مشاريعهم الخاصة والانخراط في القطاع الخاص، إلى جانب أهمية وجود دعم حكومي مستمر لأجور العمانيين العاملين في القطاع الخاص، بحيث تساهم الحكومة بمبلغ ١٥٠ ريالاً من راتب الموظف بشكل مستمر وبدون انقطاع طوال فترة عمله، وتتكفل الشركة ببقية الراتب، بهدف تخفيف الأعباء على أصحاب الأعمال وتشجيع المؤسسات على توظيف المزيد من العمانيين والمحافظة على استقرارهم الوظيفي. ويلفت الهنائي إلى أن من أبرز التحديات التي تواجه القطاع الخاص: ارتفاع تكاليف التشغيل وتعقيد إجراءات التمويل وكثرة الالتزامات والرسوم، وصعوبة المنافسة خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مطالبا بمزيد من التسهيلات والحوافز وتبسيط الإجراءات حتى يتمكن القطاع الخاص من القيام بدور أكبر في التنمية والتنوع الاقتصادي والتوظيف، متى ما وجد البيئة المناسبة والدعم الحقيقي والشراكة المستمرة مع الحكومة.

من جهته، يرى رجل الأعمال علي جمعة علي الهنائي أن القطاع الخاص يحتاج إلى الانتقال من مرحلة الدعم والتسهيلات المؤقتة إلى بناء بيئة أعمال مستقرة ومحفزة تساعد المؤسسات على النمو والاستمرار والمنافسة، مبيّناً أن القطاع الخاص اليوم يعد شريكا أساسيا في تحقيق مستهدفات مستهدفات رؤية «عمان ٢٠٤٠» ولذلك يجب تخفيف أعباء عمله ومسؤولية التوظيف والتنوع الاقتصادي دون وجود سياسات واضحة تعزز ثقة المستثمر وتمنح الشركات الوطنية فرصا أكبر في المشاريع والمناقصات والمشتريات المحلية. كما يشير إلى ضرورة إعطاء الأولوية للمؤسسات والشركات العمانية في المشاريع الحكومية ومشاريع الشركات الكبرى وتسريع صرف المستحقات المالية للمقاولين والموردين وتسهيل إجراءات التمويل وخفض الأعباء والرسوم التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة مثل الصناعة والسياحة والتعدين والأمن الغذائي واللوجستيات والتقنية والطاقة المتجددة، ومعالجة ملف التوظيف بهذا القطاع إذ لا يكفي إلزام الشركات بنسب التعيين فقط بل يجب العمل على تأهيل الباحثين عن عمل وفق احتياجات السوق ودعم أجور العمانيين في بعض القطاعات وتحفيز المؤسسات التي ترفع نسب التعيين وتوفر وظائف مستدامة ذات رواتب ومسارات مهنية جيدة.

ويذكر الهنائي أن التحديات التي تواجه القطاع الخاص تتمثل في ارتفاع تكاليف التشغيل وصعوبة الحصول على التمويل

وتأخر المستحقات المالية والمنافسة غير المتكافئة في بعض الأنشطة، وكثرة الإجراءات والاشتراطات، إضافة إلى تأثير بعض القرارات المفاجئة على استقرار المؤسسات وخططها المستقبلية وتأمل خلال المرحلة القادمة أن يكون هناك حوار مستمر بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص قبل إصدار القرارات الاقتصادية المؤثرة، وأن يتم النظر إلى القطاع الخاص باعتباره شريكا في صناعة القرار الاقتصادي وليس مجرد منفذ له. ويؤكد أنّ تمكين القطاع الخاص العماني هو استثمار مباشر في الاقتصاد الوطني وفي توفير فرص العمل لأبناء عمان، موضحا: «كلما كانت بيئة الأعمال أكثر استقرارا ومرونة وقدرة على المنافسة كان القطاع الخاص أكثر قدرة على المساهمة في التنمية وتحقيق التنوع الاقتصادي المستدام». بدوره، يلفت رائد الأعمال عبدالله سعيد علي العاصمي إلى أن تطوير القطاع الخاص يتطلب الانتقال من مرحلة الاعتماد على المشاريع الحكومية إلى بناء قطاع خاص أكثر قدرة على المنافسة والاستثمار والتوسع، مع إعطائه دورا أكبر في قيادة التنمية وتنويع مصادر الدخل، مضيفا: «من أهم الخطوات تسهيل الإجراءات الحكومية وتقليل البيروقراطية، وتسريع إصدار التراخيص والموافقات، إضافة إلى توفير تمويل ميسر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الإنتاجية، وليس فقط المشاريع التجارية التقليدية، كما أن دعم القطاع الخاص يجب أن يرتبط بشكل مباشر بالتوظيف والتدريب وتأهيل الكوادر العمانية، بحيث تحصل الشركات التي تستثمر في تدريب وتوظيف العمانيين على حوافز حقيقية، مع التركيز على المهارات التي يحتاجها سوق العمل

فعليا، ومن المهم كذلك تشجيع الشركات العمانية على دخول القطاعات الواعدة مثل السياحة، الصناعة، اللوجستيات، التقنية، الأمن الغذائي، الطاقة المتجددة والخدمات، وفتح المجال أمامها للمنافسة في المشاريع والبعود الكبيرة». أما أبرز التحديات، فيرى أنها تتمثل في ارتفاع تكاليف التشغيل، صعوبة الحصول على التمويل، المنافسة القوية، بعض الإجراءات والاشتراطات الحكومية، محدودية الأسواق، وارتفاع تكلفة توظيف وتأهيل الكوادر، إضافة إلى حاجة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تطوير الإدارة والتسويق والحوكمة، مبيّناً: «الحل يكمن في بناء شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص، بحيث لا يكون القطاع الخاص مجرد منفذ للمشاريع، وإنما شريكا أساسيا في وضع السياسات الاقتصادية وصناعة القرار، لأن نجاح القطاع الخاص يعني زيادة الاستثمار، وخلق فرص عمل، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز قدرة الاقتصاد العُماني على النمو».

ويذكر رجل الأعمال محمد بن سعيد الهنائي أن تطوير القطاع الخاص يتطلب الانتقال به من دور المنفذ والمستفيد من الإنفاق الحكومي إلى شريك أساسي في صناعة النمو الاقتصادي وخلق الفرص، ومن أهم الخطوات المطلوبة إعطاء الأولوية للمؤسسات والشركات العمانية في المشتريات والمناقصات والمشروعات خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تسهيل اجراءات التمويل وتوفير حلول تمويلية تتناسب مع طبيعة المشاريع والتدفقات النقدية، إضافة إلى تسريع صرف مستحقات الشركات لأن تأخير المستحقات يؤثر بصورة مباشرة على قدرتها على دفع الرواتب والاستمرار والتوسع والتوظيف، إلى جانب أن القطاع

الخاص يحتاج إلى تشريعات وإجراءات أكثر مرونة واستقرار وتقليل تعدد الاشتراطات والرسوم والإجراءات بين الجهات المختلفة، وكذلك تعزيز الشراكة الحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص والاستماع إلى أصحاب الاعمال قبل اتخاذ القرارات التي تؤثر على السوق». وفيما يخص التوظيف، يؤكد ضرورة إيجاد وظائف مستدامة ومنتجة للعمانيين وربط التعليم والتدريب بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وتحفيز الشركات التي تحقق نتائج جيدة في التعمين والتدريب، لافتا إلى أن من أبرز التحديات ارتفاع تكاليف التشغيل والتمويل وتأخر المستحقات والمنافسة السريعة غير المتوازنة، وصعوبة حصول بعض المؤسسات على التمويل إلى جانب بعض الإجراءات والرسوم التي تشكل عبئا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتقول شريفة بنت سيف المعمرية صاحبة عمل: «القطاع الخاص شريك أساسي في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل، وتعزيز دوره في محافظة الظاهرة يتطلب تكامل الجهود بين الجهات الداعمة ورواد الأعمال أنفسهم، ومن واقع تجربة العمل أرى أن من أبرز التحديات ارتفاع التكاليف التشغيلية، وصعوبة التمويل، وضعف التدفقات النقدية، إضافة إلى كثرة المشاريع المتشابهة والمتكررة، مما يؤدي إلى تشعب بعض الأنشطة وضعف القوة الشرائية وزيادة المنافسة».

وتبيّن: «وفي المقابل، توجد جهود وبرامج مهمة تقدمها غرفة تجارة وصناعة عُمان وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الدورات والتأهيل والتوعية في مختلف الجوانب التي يحتاجها رائد الأعمال، وهنا يأتي دور رائد الأعمال في أن يكون أكثر وعيًا وحرصًا على



شريفة بنت سيف المعمرية



زينة بنت مبارك السيفية



إيمان بنت سعيد الشيبانية



إبراهيم بن حمد الهنائي



محمد بن سعيد الهنائي



علي بن جمعة اليحياي



عبدالله بن سعيد العاصمي

الاستفادة من هذه البرامج، وتطبيق ما يكتسبه من معرفة في التخطيط والإدارة وتطوير مشروعه، ودراسة السوق قبل الدخول في مشاريع جديدة. كما أن تشجيع المشاريع النوعية والمبتكرة، وتسهيل التمويل والإجراءات، ودعم المؤسسات المحلية للوصول إلى المنافصات والأسواق، سيسهم في تعزيز استدامة المشاريع وخلق فرص عمل حقيقية، ولذلك فإن تطوير القطاع الخاص مسؤولية مشتركة؛ فالجهات الداعمة تقدم الأدوات والفرص، ورائد الأعمال الواعي هو من يستثمر فيها ويحوّلها إلى قيمة مضافة للاقتصاد الوطني».

وتؤكد زينة مبارك جميل السيفية، مممة أزياء: «علينا أن ننظر إلى القطاع الخاص باعتباره أحد أهم محركات المستقبل، لا باعتباره قطاعاً يأتي دوره بعد القطاع الحكومي، فنجاح رؤية عُمان المستقبلية لن يُقاس فقط بعدد المشاريع التي تُقام، وإنما بعدد الفرص التي يصنعها الاقتصاد للعُماني، ويمد قدرة القطاع الخاص على إنتاج وظائف نوعية ومستدامة، ومن وجهة نظري، فإن التحدي الأكبر اليوم ليس في وجود الشركات، وإنما في قدرة هذه الشركات على النمو، والمنافسة، والاستثمار في الكفاءات العُمانية، فالشباب العُماني لا يبحث فقط عن وظيفة، بل يبحث عن مسار مهني واضح، وأجر عادل، وبيئة عمل تمنحه فرصة للتطور وإثبات قدراته، وهنا يجب أن ننقل من مفهوم التعمين كأرقام ونسب، إلى مفهوم أعمق وهو تمكين العُماني، فالتوظيف الحقيقي لا يكون بوضع اسم العُماني في وظيفة فقط، وإنما بإعطائه فرصة حقيقية للوصول إلى المناصب القيادية، والمشاركة في صناعة القرار، واكتساب الخبرة التي تؤهله ليكون شريكا في نجاح المؤسسة».

وتؤكد أن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب ألا يقتصر على التمويل، بل ينبغي أن يشمل فتح الأسواق أمامها، وسهول الإجراءات، ومنحها فرصاً عادلة للدخول في سلاسل التوريد والمناقصات، لأن كثيرا من المشاريع العُمانية تمتلك الأفكار والطموح، لكنها تحتاج إلى سوق يساعدها على الاستمرار والنمو، مشيرة إلى أن أبرز التحديات تتمثل في ارتفاع تكاليف التشغيل، والمنافسة، وصعوبة توسع بعض المؤسسات، إضافة إلى فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وأحياناً ضعف الثقة المتبادلة

بين الباحث عن عمل وبعض مؤسسات القطاع الخاص، ولذلك فإن تطوير القطاع الخاص يحتاج إلى عقد جديد من الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطن والمؤسسات التعليمية».

وتبين السيفية أن المستقبل يجب أن يتجه نحو قطاعات قادرة على خلق قيمة حقيقية لعُمان، مثل الاقتصاد الرقمي، والسياحة، واللوجستيات، والصناعات التحويلية، والأمن الغذائي، والطاقة المتجددة، وغيرها من القطاعات التي يمكن أن تتحول فيها الكفاءات العُمانية من طابئة للوظيفة إلى صانعة للفرصة، مؤكدة: «القطاع الخاص القوي لا يعني فقط شركات أقوى، وإنما يعني اقتصاداً أكثر قدرة على الصمود، وشباباً أكثر ثقة بالمستقبل، وأسراً أكثر استقراراً، ووطناً أقل اعتماداً على مصدر واحد للدخل، ومن هنا، فإن السؤال الحقيقي ليس: كيف نوظف العُمانيين في القطاع الخاص؟ بل: كيف نبني قطاعاً خاصاً عُمانيّاً قوياً يصنع فرص العمل، ويقود الابتكار، وينافس إقليمياً وعالمياً، ويجعل الكفاءة العُمانية جزءاً أساسياً من قصة نجاحه؟ وهذه في اعتقادي هي النقلة التي نحتاجها، من قطاع خاص يبحث عن الدعم إلى قطاع خاص يصنع التنمية».

وتقول سميرة بنت عامر السعدي مديرة مدرسة: «من وجهة نظري كمواطنة عُمانية ومديرة مدرسة، أرى أن تطوير القطاع الخاص يبدأ من الاستثمار في الإنسان، فالشباب العُماني هو الركيزة الأساسية لأي تنمية اقتصادية مستدامة، ومن واقع عملي في الميدان التربوي، أرى ضرورة تعزيز الشراكة بين التعليم والقطاع الخاص، لإعداد جيل يمتلك مهارات المستقبل، وقادر على الابتكار وريادة الأعمال، وليس فقط البحث عن وظيفة، كما أن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل التمويل والإجراءات، وتقديم الحوافز للشركات التي تستثمر في الكفاءات الوطنية، من شأنه أن يعزز قدرة القطاع الخاص على النمو والمنافسة».

وتضيف: «من أبرز التحديات ارتفاع تكاليف التشغيل، وصعوبة التمويل، والمنافسة، إضافة إلى الحاجة إلى مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل المتجددة. وأؤمن بأن المرحلة القادمة تتطلب شراكة حقيقية بين الحكومة والتعليم والقطاع الخاص، تقوم على تمكين الشباب وصناعة الفرص، لا انتظارها: فبناء اقتصاد قوي ومستدام يبدأ ببناء إنسان عُماني مؤهل، واثق، وقادر على الإسهام في مسيرة التنمية وتحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠». وتذكر إيمان بنت سعيد بن منصور الشيبانية من ولاية نزوى أن القطاع الخاص مطالب بأن يكون الرافعة الأساسية للتنويع الاقتصادي وخلق الوظائف بديلاً عن الاعتماد على النفط والقطاع الحكومي، ماشياً مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، لافتة إلى أنه رغم توسّع في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال بعيداً عن أداء هذا الدور بالشكل المطلوب».

الحظر الشامل للسجلات التجارية يهدد بيئة الاستثمار!

« قانونيون وأصحاب أعمال يحذرون من سياسة «العقاب الجماعي» وتأثيرها على سوق العمل

أكد قانونيون ورجال أعمال أنَّ قرار وزارة العمل بفرض حظر على السجلات التجارية بصورة شاملة في حال وجود مخالفة في أحد الأنشطة المملوكة لنفس الشخص، يهدد بيئة الاستثمار وقد يدفع المستثمرين إلى العزوف عن التوسع في الأنشطة. وأضافوا -في تصريحات لـ«الرؤية»- أنَّ هذا القرار

يؤثر على الأنشطة التجارية الملتزمة بالقوانين واللوائح والإجراءات، ويجعلها عرضة للتعتُّر وعدم الالتزام بدفع الرواتب، مطالبين بضرورة إيجاد أدوات تنظيمية أكثر مرونة وتدرجاً تضمن إنفاذ القانون دون الإضرار بالنشاط الاقتصادي المستمر. وقال الدكتور أحمد الجهوري، المحامي والمستشار

الرؤية- ريم الحامدية

وأشار إلى أنَّ ذلك لا يعني بالضرورة عدم وجود حالات يمكن أن يترتب فيها على بعض الوقائع المرتبطة بالشريك أثر قانوني يمتد إلى شركة أخرى، موضحاً أنَّ من الأمثلة على ذلك إشهار إفلاس الشريك وما قد يترتب عليه من عدم جواز مباشرته للأعمال التجارية، وقد يظهر أثر ذلك بصورة خاصة في شركات الأشخاص، مثل شركات التضامن والتوصية البسيطة، بحسب طبيعة كل حالة.

وبيّن الجهوري أنَّ المشرّع رتب في بعض الحالات آثاراً قانونية تمتد إلى الشريك أو إلى الشركات المرتبطة به، لاسيما في شركات الأشخاص التي تقوم على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، إلا أنَّ الأصل يظل قائماً على استقلال كل شركة بذمتها وشخصيتها الاعتبارية. وفيما يتعلق بالآليات القانونية المتاحة لصاحب الأعمال للاعتراض على قرار الحظر الشامل، أوضح الجهوري أنَّ الطريق القانوني يختلف بحسب طبيعة الحظر، وما إذا كان قد صدر بقرار إداري أو ترتب على حكم قضائي.

وقال إنه إذا صدر الحظر بموجب قرار إداري، فإنّه يتعين على صاحب الشأن التظلم من القرار بعد إخطاره به، وفي حال رفض التظلم أو عدم الرد عليه خلال المدة المحددة قانوناً، يكون للمتظلم الحق في إقامة دعوى أمام محكمة القضاء الإداري، طالباً بإلغاء القرار محل التظلم. وأضاف المحامي والمستشار القانوني أنَّه إذا كان الحظر مرتبطاً على حكم تجاري أو جزائي، فإنّه على صاحب الشأن سلوك طرق التقاضي المقررة قانوناً، سواء من خلال الاستئناف أو الطعن أمام المحكمة المختصة، بحسب الحالة، سعياً إلى إلغاء الحكم أو وقف تنفيذه والحد من آثاره على الكيان التجاري.

وأكد الجهوري أنَّ صاحب الشأن في جميع الأحوال مطالب بإثبات عدم مشروعية القرار أو الحكم محل الاعتراض، إلى جانب تقديم ما يثبت الضرر الجسيم الذي لحق به نتيجة تطبيق الحظر، خصوصاً إذا امتد أثره إلى أنشطة أو منشآت ملتزمة لم ترتكب المخالفة. وأشار الجهوري إلى أنَّ وجود أشخاص يحاولون التنصل من التزاماتهم القانونية أو إساءة استخدام الشخصية الاعتبارية للشركات أمر وارد، ولذلك لا يمكن للمشرع تجاهل احتمالات التحايل أو استغلال تعدد الشركات والسجلات التجارية للتهرب من الالتزامات. كما أكد أنَّ المشرّع يحرص على توفير بيئة استثمارية مستقرة، وحماية المستثمرين ورؤوس أموالهم، وتشجيع النشاط الاقتصادي، وهو ما يظهر في القوانين المنظمة للشركات والاستثمار والأنشطة الاقتصادية والتجارية، مبيّناً أنَّ الإشكالية قد تظهر في بعض الأحيان عند تطبيق النصوص أو الإجراءات التنظيمية، عندما يمتد أثرها إلى مستثمر أو منشأة ملتزمة لم ترتكب المخالفة من الأساس. كما شدد على ضرورة تحقيق التوازن بين تمكين الإدارة من مواجهة المخالفات ومنع التحايل، وبين عدم تحميل الغير أو الأشخاص الاعتبارية المستقلة نتائج أفعال لم تصدر عنهم.

ولفت الجهوري إلى أنَّ المسؤولية لا تقع كاملة على المشرّع أو الجهة الإدارية، إذ يتحمل المستثمر نفسه جانباً من المسؤولية من خلال رفع مستوى وعيه القانوني وبذل العناية الواجبة قبل الدخول في أي مشروع أو شراكة استثمارية. وأوضح أنَّ بعض المستثمرين قد يدخلون في شركات أو اتفاقيات استثمارية دون دراسة المركز القانوني للشركة أو التحقق من التزاماتها العمالية والمالية، أو الاطلاع على القيود والجزاء المرتبطة بنشاطها، أو وضع ضمانات تعاقدية كافية لحماية حقوقهم. وأضاف أنَّ المستثمر قد يكتشف لاحقاً أنه أصبح أمام مخاطر قانونية ومالية كان من الممكن تجنب جانب كبير منها من خلال إجراء الفحص القانوني المسبق ودراسة الوضع القانوني والمالي والتشغيلي للشركة



م. سيف السعيدى



أحمد الشيدى



د. أحمد الجهوري



د. حيدر اللواتي

أن تؤدي مشكلة في نشاط واحد إلى تعطيل جميع استثماراته؟» مؤكداً أنَّ تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية يتطلب إيجاد توازن بين تنظيم السوق وحماية الاستثمارات القائمة.

وأكد الشيدى أنه مع تنظيم سوق العمل وتنظيم القطاع الخاص، إلا أنَّ المشكلة -بحسب رأيه- ليست في مبدأ تطبيق القانون، وإنما في طريقة تطبيق الجزاء واتساع نطاقه وسرعة تنفيذه.

وأوضح أنَّ السوق بحاجة إلى التنظيم، لكن التنظيم ينبغي أن يتم وفق استراتيجية واضحة ومدروسة تمنح أصحاب الأعمال والمستثمرين فترة كافية لتوفيق أوضاعهم والتعامل مع الالتزامات القائمة.

وأشار الشيدى إلى أنه رصد خلال الأيام الماضية عدداً من الحالات التي يرى أنها تعكس التداعيات العملية لتطبيق الحظر الشامل، موضحاً أنَّ إحدى الحالات تتعلق بأحد المستثمرين الذين لديهم استثمار مشترك مع مستثمرين أجانب، إلى جانب امتلاكهم شركة مستقلة، حيث اضطر -بحسب قوله- إلى التنازل عن حقه في تلك الشركات أو حصصه مع المستثمرين الأجانب، مقابل الحفاظ على منشأته الأخرى.

وقال إن السؤال هنا يتمثل في: «من الذي دفع هذا الشريك إلى التنازل عن حقه؟»، معتبراً أنَّ القرار كان سبباً مباشراً في دفعه إلى اتخاذ هذا الخيار لحماية نشاطه الآخر.

ولفت إلى أنَّ مكاتبه سدد تأثرت كذلك بتطبيق القرار، موضحاً أنَّ حجم الالتزامات المرتبطة بالإجراءات الجديدة أدى إلى تعطل قدرتها على إنجاز بعض الأعمال، الأمر الذي يعكس -من وجهة نظره- الحاجة إلى دراسة الآثار العملية لأي قرار قبل تطبيقه.

وأكد الشيدى أنَّ أي قرار تنظيمي ينبغي أن يستند إلى دراسة مسبقة ترصد التحديات المحتملة وتضع حلولاً لها قبل دخول القرار حيز التنفيذ، مشيراً إلى أنَّ ظهور هذه الإشكالات بعد التطبيق يستدعي من الجهات المعنية مراجعتها ومعالجة آثارها. وقال -بصفته أكاديمياً ورجل أعمال ومتخصصاً في القانون- إن القرارات التنظيمية تحتاج إلى دراسة واقعية متكاملة، بحيث لا تقتصر على معالجة المشكلة الأصلية، وإنما تستبق التداعيات التي قد تنشأ عن آليات التطبيق. وأوضح أنَّ معالجة المخالفات ينبغي أن تتم من خلال إجراءات تصاعدية ومتنامية مع حجم المخالفة، تبدأ بمنح صاحب العمل مهلة واضحة لتصحيح وضعه، ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة في حال عدم الالتزام، بدلاً من الانتقال مباشرة إلى إجراءات قد تؤثر على منشآت وأنشطة أخرى ملتزمة.

وأشار الشيدى إلى أنَّ تقييم أي قرار تنظيمي لا ينبغي أن يقتصر على مدى قدرته على ردع المخالفة، وإنما يجب أن يشمل كذلك قياس التكلفة الاقتصادية المترتبة عليه، متسائلاً عن حجم الأثر الذي يمكن أن تتحملة المنشآت والعماله والاستثمار ووسائل التوريد في حال تعطيل منشآت ملتزمة بسبب مخالفة في منشأة أخرى.

وأكد أنَّ القطاع الخاص شريك أساسي في الاقتصاد الوطني، وأنَّ المنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص تحتاج إلى قدر من المرونة والاستقرار حتى تتمكن من الاستثمار والنمو، محذراً من أنَّ أي سياسة تؤدي إلى تعطيل منشأة ملتزمة قد تنتج عنها آثار متسلسلة تبدأ بتوقف النشاط وانخفاض الإيرادات، وتمتد إلى صعوبة دفع الرواتب وتعثر الموردوين والإخلال بالعمود وتراجع الاستثمار والتوظيف.

وشدد الشيدى على أنَّ القاعدة التي ينبغي أن تحكم الإجراءات التنظيمية هي أن تكون العقوبة بقدر المخالفة وعلى قدر المسؤولية، وألا يمتد أثرها إلى منشأة ملتزمة لا علاقة لها بالمخالفة، مؤكداً أنَّ تحقيق الانضباط في سوق العمل لا يتعارض مع توفير بيئة مستقرة وجاذبة للاستثمار، وإنما يتطلب تحقيق التوازن بين التنظيم والمرونة، وبين ردع وحماية النشاط الاقتصادي المشروع.

القانون وحق المستثمر في حماية أنشطته

الملتزمة. ولفت إلى أنَّ وزارة العمل توفر آليات للشكاوى والتسويات وإغلاق الشكاوى عند التوصل إلى تسوية بين الأطراف، معتبراً أنَّ ذلك يؤكد أهمية المعالجة التفصيلية لكل مخالفة بدلاً من التعامل مع جميع الحالات بأسلوب واحد.

وأكد اللواتي أنَّ تحقيق الانضباط في سوق العمل وحماية حقوق العمال يمثلان هدفين أساسيين، إلا أنَّ تحقيقهما ينبغي أن يترافق مع الحفاظ على استقرار البيئة الاستثمارية، بحيث تستهدف العقوبة المخالفة ومصدرها دون أن تمتد آثارها تلقائياً إلى أنشطة أخرى ملتزمة، بما يعزز الثقة في البيئة التنظيمية ويدعم أهداف السلطة في جذب الاستثمار وتنويع الاقتصاد. وذكر المهندس سيف السعيدى، نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بغرفة تجارة وصناعة البرعي، أنَّ القطاع الخاص يؤيد تطبيق القانون ومعالجة أي مخالفة، إلا أنه من المهم أن تكون العقوبة مرتبطة بالسجل التجاري أو النشاط محل المخالفة، بما يضمن تحقيق أهداف التنظيم دون الإضرار بالأنشطة الملتزمة.

وأوضح السعيدى أنَّ حظر جميع السجلات التجارية المملوكة لصاحب العمل قد يؤدي إلى تعطيل أنشطة أخرى لا علاقة لها بالمخالفة، بما ينعكس على العقود والعماله والموظفين، وقد يحول مخالفة محدودة في نطاقها إلى أثر اقتصادي يتجاوز حجمها وطبيعتها. وأشار إلى أنَّ أي توقف شامل يفرض ضغوطاً مباشرة على التدفقات النقدية للمنشأة، مبيّناً أنَّ الالتزامات التشغيلية تظل قائمة حتى في حال تعطل المعاملات، بما في ذلك الرواتب ومستحقات الموردوين والالتزامات التعاقدية وغيرها.

وأكد السعيدى أنَّ التدرج في الإجراءات، ومنح المنشأة فرصة واضحة لتصحيح المخالفة، يمكن أن يحقق الهدف الرقابي والتنظيمي، دون الإضرار بالسجلات السليمة أو العاملين والمتعاملين معها.

وأضاف السعيدى أنَّ رائد الأعمال يحتاج إلى بيئة تشريعية واقتصادية تشجعه على التوسع وتنويع أنشطته، مشيراً إلى أنَّ ربط جميع مشروعاته من ناحية العقوبة قد يدفعه إلى التحفظ في قرارات التوسع، أو إعادة هيكلة ملكية مشروعاته بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بتعدد الأنشطة.

وقال السعيدى إنَّ المنظومة الاقتصادية ينبغي أن تكون محفزة للنمو والاستثمار، بالتوازي مع تطبيق المحاسبة الدقيقة والمناسبة على كل نشاط بحسب طبيعة المخالفة المرتكبة فيه، موضحاً أنَّ حماية الاستثمارات القائمة وتشجيع التوسع لا يتعارضان مع تنظيم سوق العمل وفرض الالتزام بالقوانين.

وأوضح السعيدى أنَّ تجربته وإطلاعه على واقع الأعمال يؤكدان أنَّ قوة التشريع لا تقاس بشدة العقوبة وحدها، وإنما بمدى عدالتها وتناسبها مع المخالفة. وأكد أنَّ حماية سوق العمل هدف يتفق عليه الجميع، إلا أنَّ ذلك يجب أن يترافق مع حماية المنشآت الملتزمة وضمان استمراريتها، لافتاً إلى أنَّ استقرار هذه المنشآت يعني في المقابل استقرار الوظائف والاستثمارات والعلاقات التجارية المرتبطة بها.

وشدد السعيدى على أنَّ تحقيق التوازن بين

المثال، أنشطة في قطاعات المقاولات والتجارة والخدمات اللوجستية وغيرها من الأنشطة الاستثمارية، وفي حال ارتكبت إحدى منشأته مخالفة عمالية، فإن امتداد أثرها إلى بقية الأنشطة قد يؤدي إلى تأجيل قرارات التوسع في الأعمال التجارية.

وأشار اللواتي إلى أنَّ مثل هذه الإجراءات قد تؤدي كذلك إلى زيادة تكلفة إدارة المخاطر والامتثال بالنسبة للمؤسسات، وقد تدفع بعض المستثمرين إلى الإجماع عن إنشاء شركات متعددة الأنشطة، إلى جانب احتمال ارتفاع تكلفة التمويل والتأمين لبعض المشروعات، والتأثير في مستوى ثقة المستثمر المحلي والأجنبي باستقرار البيئة التنظيمية. وأوضح أنَّ القرارات ذات الآثار الشاملة قد تعكس أيضاً على تدفقات رؤوس الأموال، التي تبحت بطبيعتها عن البيانات المستقرة والقابلة للتنبؤ، مبيّناً أنَّ المستثمر عندما يعلم بأن مخالفة في شركة واحدة يمكن أن تؤثر في شركات أخرى مستقلة عنه من الناحية التشغيلية، فقد ينظر إلى الاستثمار في السلطة باعتباره ينطوي على مستوى إضافي من المخاطر التنظيمية.

وأكد اللواتي أنَّ المطلوب من الناحيتين الاقتصادية والقانونية هو أن تكون العقوبة متناسبة مع طبيعة المخالفة وحجمها، موضحاً أنه إذا كانت المخالفة تخص شركة معينة، فمن المنطقي في الأصل أن تتركز الإجراءات التصحيحية والجزاءات على تلك الشركة، مع تشديد العقوبة في حال كانت المخالفة جسيمة أو متكررة أو مرتبطة بممارسات تحايلية.

وقال إنَّ انتقال العقوبة تلقائياً إلى شركات أخرى مستقلة لا علاقة لها بالمخالفة قد يؤدي إلى معاقبة نشاط ملتزم بسبب مخالفة ارتكبتها نشاط آخر، وهو ما قد يتعارض مع أحد المبادئ المهمة في التنظيم الاقتصادي، والمتمثل في أنَّ تستند الإجراءات الحكومية إلى درجة المخاطر الفعلية وطبيعة المخالفة. وشدد اللواتي على أنَّ الحديث عن آثار الحظر الشامل لا يعني التقليل من أهمية الإجراءات التنظيمية التي تتخذها وزارة العمل، مبيّناً أنَّ للوزارة مصلحة مشروعة في منع أصحاب الأعمال من استغلال تعدد السجلات التجارية للتحايل على أنظمة العمل أو نقل العمالة والمخالفات من شركة إلى أخرى.

وأوضح أنَّ القانون يتيح بالفعل ربط المخالفات وإيقاف الخدمات في حين إزالة المخالفة، إلا أنه يرى أنَّ تطبيق الحظر الشامل على المستثمر الذي يملك سجلات تجارية متعددة يحتاج إلى معالجة أكثر دقة، بحيث لا يتساوى صاحب المخالفة البسيطة مع من يرتكب مخالفات جسيمة أو متكررة. واقترح اللواتي تطبيق نظام عقوبات تدريجية قائم على المخاطر، بحيث تختلف الجزاءات بحسب تصنيف المخالفة إلى بسيطة أو متوسطة أو جسيمة، وكذلك بحسب تكرارها وطبيعتها، مع تحديد العقوبة التي تتناسب مع حجم المخالفة وأهميتها.

وأشار اللواتي إلى أهمية وجود آلية سريعة وفعالة للاعتراض والتظلم، تتيح للمستثمر إثبات استقلال الشركات أو السجلات الأخرى وعدم ارتباطها بالمخالفة محل الإجراء، مؤكداً أنَّ هذه الآلية يمكن أن تساهم في تحقيق التوازن بين حق الجهات التنظيمية في إنفاذ

الالتزام بالقانون، دون الإضرار بالمنشآت والاستثمارات الملتزمة. وأكد الجهوري أنَّ حماية سوق العمل واستقرار الاستثمار لا يمثلان غاييتين متعارضتين، وإنما يتطلب تحقيقهما تطبيق الإجراءات التنظيمية في حدودها القانونية، مع رفع مستوى الوعي لدى المستثمرين وتشجيعهم على دراسة أوضاع الشركات والتزاماتها قبل الدخول فيها، بما يضمن حماية حقوق العمال وتعزيز الالتزام بالقانون، دون الإضرار بالمنشآت والاستثمارات الملتزمة.

من جانبه، أكد الدكتور حيدر اللواتي، الكاتب في الشؤون الاقتصادية، أنَّ قرار وزارة العمل في سلطنة عُمان بفرض الحظر على جميع السجلات التجارية المملوكة لصاحب الأعمال في حال وجود ملاحظات أو مخالفات في أحد السجلات، من شأنه أن يؤثر في البيئة الاستثمارية وتدفع رؤوس الأموال مستقبلاً، خصوصاً بالنسبة للمستثمرين الذين يديرون أنشطة متعددة في قطاعات مختلفة.

وأوضح اللواتي أنَّ الحظر الشامل قد يسهم في تعزيز الانضباط في سوق العمل وتصحيح أوضاع العمالة، بما في ذلك الالتزام بمطالبات التحسين، إلا أنَّ تطبيقه بصورة تلقائية على جميع السجلات التجارية قد يحمل المستثمر خسائر ناجمة عن مخالفة في سجل واحد، ويرفع في الوقت ذاته مستوى المخاطر التنظيمية التي تواجه المؤسسة، الأمر الذي قد ينعكس على قرارات التوسع والاستثمار وتدفع رؤوس الأموال.

وأكد أنَّ المرحلة الحالية، في ظل أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠ الرامية إلى جذب الاستثمارات وتنويع الاقتصاد، تتطلب تحقيق توازن بين حماية حقوق العمال وإنفاذ قانون العمل من جهة، والحفاظ على جاذبية البيئة الاستثمارية وقابلية التنبؤ بالتشريعات والقرارات التنظيمية من جهة أخرى.

وبيّن اللواتي إنَّ المبدأ الاقتصادي الأساسي يتمثل في إمكانية معاقبة صاحب العمل على المخالفة، لكن لا ينبغي أن تمتد العقوبة إلى الاستثمار السليم في جميع الأنشطة، مشيراً إلى أنَّ ارتباط العقوبة بحجم المخالفة ونطاقها يعزز فعالية الرقابة دون خلق مخاطر إضافية غير ضرورية أمام المستثمرين.

وبيّن اللواتي أنه إذا كان المقصود بالقرار أن وجود ملاحظة أو مخالفة على سجل تجاري واحد يؤدي إلى إيقاف أو حظر التعاملات المتعلقة بجميع السجلات التجارية الأخرى المملوكة للشخص نفسه، فإن ذلك قد يترتب عليه عدد من الآثار الاقتصادية السلبية، رغم أنَّ الهدف الأساسي من الإجراء يتمثل في تعزيز الالتزام بأحكام قانون العمل.

وأشار إلى أنَّ قانون العمل العُماني يمنح الوزارة، بالتنسيق مع الجهات المختصة، صلاحية ربط المخالفات المقيدة ضد أصحاب العمل بسجل التزامات تلك الجهات وإيقاف الخدمات عنهم في حين زوال المخالفات، كما يجيز للوزير فرض جزاءات إدارية على المخالفات.

وأوضح أنَّ الفرق الاقتصادي المهم يكمن في التمييز بين إيقاف المنشأة المخالفة نفسها وبين امتداد الجزاء إلى جميع السجلات التجارية المملوكة للشخص، مؤكداً أنَّ هذا الفرق يكتسب أهمية أكبر عندما يكون المستثمر مالِكاً لعدة شركات أو سجلات تعمل في أنشطة مختلفة.

وأضاف أنَّ المستثمر قد يملك، على سبيل



ناجي بن جمعة البلوشي

هو بداية عملية مستمرة لاتخاذ قرارات اليوم بناء على توقعات الغد، وكذلك لاقنتاعه المبرم بذلك المستقبل. لكن هذا لم يحدث للأسف في اقتصادنا. خاصة لو قسناه فعليًا بما يوجد من ظروف مناسبة لانتقال الاستثمارات المتنوعة من الخدمات والمنتجات والصناعات من دول في الاقليم منذ ١٩٩٠ على أقل تقدير الى اقتصادنا. فلماذا لم تحرك رؤوس الأموال ال اسواقنا رغم الحروب والظروف القاسية التي نراها في دول مجاورة لنا؟! لهذا فإن الدولة لا تحتاج فقط إلى أن تكون قراراتها صحيحة: بل تحتاج كذلك إلى أن تكون مفهومة وقابلة للتوقع: فقد يتفكّل المستثمر ضريبة مرتفعة إذا كانت القاعدة واضحة في قرارات أخرى، لا أن يتحكم موظف في اختيار شهادات موظفيه العلمية وجسدياتهم وأعمارهم أو مُسُمّيّاتهم الوظيفية ورُخص سياقتهم وغيرها من التفاصيل!

قد يتقبل المستثمر تكلفة تنظيمية باهظة إذا عرف حدودها، وقد يتحمّل المخاطرة الطبيعية للمشروع. لكن ما يصعب عليه هو أن يدخل في استثمار طويل الأجل وهو لا يعرف أي قاعدة ستبقى وأي قاعدة ستغير!



عائشة بنت أحمد البلوشية

من إخوتي، بل أبلغه بكل أدب جميل جاءه في قوله تعالى على لسانه عليه السلام: ﴿بَعْدَ أَنْ تُرْغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾ (يوسف: ١٠٠)، حيث قدم نفسه عليه السلام في حديثه عن ما حدث بينه وبين إخوته اللذين يكبرونه سنًا، وكانت هذه القصة من أعظم دروس الصبر والعلاقات الإنسانية: فيعقبون عليه السلام نبي، ويوسف عليه السلام نبي أيضًا، لكن حدث بينهما ما يحدث بين الإخوة والأقارب في كل زمان ومكان، عندما يربص الشيطان بنا ونحن عنه غافلون..

قالله الله في أحبتكم، والذين كانوا أو أبناء، أو إخوة، أو أصحابًا، لا تتسبوا سكاكينكم لظعنهم، لمن تفقدوهم إن غابوا، وعاتبوهم إن أخطأوا، وانصحوهم إن زلوا، وعاملوهم مهادًا «أحب غير المبروط».

توقع:

“تذكر يوم.. يوم

مرت أنا حديث الناس.

ومن منه؟

منك يا أعز الناس!!

اليوم أقدم لك عطر،

وإن كان لي عندك قدر..»

عبداللطيف النباي



د. إبراهيم بن سالم السيابي

دون أن تكون الضرورة التزامات مالية كبيرة على الدولة؛ كتخفيض بعض الروم، أو توفير مزايا في بعض الخدمات، أو فترات مع المؤسسات المصرفية والخدمية، أو خصومات في السفر والنقل. وربما يكون من الجليل أن يعطى المتقاعد بأسعار خاصة لدى التناقل الوطني، أو مزايا يقدمها القطاع الخاص تقديراً لهذه الثقة. قد تبدو هذه الأمور صغيرة إذا نظرنا إليها منفردة، لكنها تحمل معنى كبيراً لدى من أمضى سنوات طويلة في خدمة وطنه، فالإنسان لا يبحث دائماً عن زيادة في دخله؛ أحياناً يكفيهُ أن يشعر أن هناك من يتذكره، وأن انتقاله من الوظيفة إلى التقاعد لم يجعله خارج دائرة الاهتمام.

المتقاعدون ليسوا سواء في احتياجاتهم؛ أحدهم قد تكون حاجته إلى تحسين دخله، وآخر إلى خدمة أو تسهيل يخفف عنه عبئًا، وثالث إلى رفقة ومجتمع يجد فيه نفسه، ورابع قد يجد سعادته في أسرته وأحفاده، بينما يرى آخر أن خبرته ما زالت قادرة على أن تكون نافعة.. وألهم أن تكون أمامه الخيارات. لأن أن نفرض عليه صورة واحدة للحياة بعد التقاعد.

ولعل صاحبنا كان قد اختار ما يمنحه الطمأنينة؛ أسرته، وأحفاده، وحارته، وذكرياته، والبحر الذي ظل يعود إليه.. ما يكن يبحث عن شيء كبير، وربما كان ما يملكه من قاعة قافلات ليحبل أياه أكثر هدوءًا. لكن ليس كل المتقاعدين مثل صاحبنا، ولهذا تبقى مسؤوليتنا أن نجعل مرحلة التقاعد أكثر رحمة واتساعًا للخيارات، حتى يجد كل إنسان فيها ما يناسبه.

التقاعد ليس نهاية للإنسان، ولا ينبغي أن يكون غربة عن الحياة. هو استراحة يستقيتها بعد سنوات العطاء، وقد يكون، لمن أراد، بداية مختلفة لعطاء آخر؛ أكثر هدوءًا، وأقرب إلى الأسرة، وربما أكثر أثرًا.

ولعل صاحبنا، وهو يعود كل يوم إلى البحر الذي ما زال يعمل له ذكريات العارة وأهلها، كان يعرف ذلك بطريقة الخاصة، فقد ترك الوظيفة، لكنه لم يترك الحياة.

وبقي الجانب المعيشي حاضراً في حياة المتقاعد، فلا يمكن أن نتحدث عن هذه المرحلة ونجاهل ما يرافقها من التزامات واحتياجات؛ فاستقرار دخله لا ينعكس عليه وحده، وإنما يمتد إلى أسرته وأبنائه، وإلى الحياة الاقتصادية في حوله. وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن نتحدث عن تحسين أوضاع المتقاعدين وكأن موارد الدولة بلا حدود. نحن نعرف الظروف المالية التي مرّت بها البلاد، ونذكر أن إدارة المال العام تفرض تربيًا للأولويات، وأن التزامات مالي جديد يحتاج إلى موارد مستدامة. وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها.

ولعل ما نحتاج إليه هو أن ننظر إلى احتياجات المتقاعدين بجدوى، وأن نبحت عن المعالجات الممكنة ضمن الإمكانيات المتاحة؛ فقد تكون هناك أولوية لفئات أكثر حاجة، أو علاوة تساعد شريحة معينة، أو معالجة محددة تخفف جزءًا من الأعباء، دون أن نتحول إلى المسألة إلى التزام يفوق قدرة الدولة أو يضيف أعباءً غير محسوبة على المالية العامة.

وفي هذا السياق، لا بُدّ من الإشارة إلى صندوق الحياة الاجتماعية الذي جاء ليُشكّل مظلةً أوسع للحماية الاجتماعية، ويوفر منظومة أكثر شمولاً لمختلف مراحل حياة الإنسان. وهي خطوة مهمة تستحق التقدير، كما لا أن استمرار تطوير هذه المنظومة وفق المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أمر طبيعي، ما يضمن قدرتها على الاستجابة لاحتياجات المجتمع في حدود الإمكانيات والموارد المتاحة. وربما لا تكون كل احتياجات المتقاعد مرتبطة بالمال؛ فهناك أشياء بسيطة في شكلها، لكنها كبيرة في معناها. وجود نِداد أو جمعية للمتقاعدين، مثلاً، قد يوفر مساحةً بلتقي فيها من مجتمعهم سنوات العمل، ويتبادلون تجاربهم، ويمارسون أنشطة اجتماعية وثقافية، ويعاد فيها بعد بعضهم فرصة لاستعادة شيء من الحياة التي افتقدوا أثناء التقاعد.

وهناك أيضًا مزايا وتسهيلات يمكن أن تخفف بعض أعباء الحياة،

ترسل رسالة أخرى عن حدود الدولة. وحين تحمي شركة منافسة، فماذا نريد من اقتصادنا أن يكون بعد كل هذه السنين؟ سؤال، في ظاهره، بسيط.

لكن وراءه عالم كامل من الأسئلة التي لا يُمكن تأجيلها إلى ما لا نهاية. منها ما الدور الذي تُريده للدولة؟ وأين تُريد للسوق أن يعمل بحرية؟ هل نرى القطاع الخاص شريكًا حقيقيًا في صناعة النمو، أم مجرد منفذ لسياسات ترسمها الحكومة؟ هل الإنفاق العام وسيلة لبناء الطاقة الإنتاجية، أم أصبح في بعض الأحيان غاية في ذاته؟ هل الدعم جسر نعب به الأزمان، أم أصبح جزءًا دائمًا من بنية الاقتصاد؟ وهل نبحت عن النمو لأنه يرفع حجم الناتج فقط، أم لأننا نريد اقتصادًا أكثر إنتاجية، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل، وأقل اعتمادًا على القرارات الاستثنائية؟ هذه الأسئلة ليست ترغًا فكريًا، إنها في الحقيقة الأسئلة التي تختبر خلف كل قرار اقتصادي كبير؛ فحين ترفع الدولة الضرائب، فهي تقول شيئًا عن رؤيتها للعلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي. وحين تُخفّضها، تقول شيئًا آخر. حين تُوسّع الإنفاق، فهي تبني تصورًا معينًا عن دور المالية العامة. وحين تنسحب من بعض القطاعات، فهي

تأخذنا إلى عالم آخر، حيث سيبقى في أنفسنا سؤال قائم مفاده: ماذا نريد من اقتصادنا أن يكون بعد كل هذه السنين؟ سؤال، في ظاهره، بسيط.

لكن وراءه عالم كامل من الأسئلة التي لا يُمكن تأجيلها إلى ما لا نهاية. منها ما الدور الذي تُريده للدولة؟ وأين تُريد للسوق أن يعمل بحرية؟ هل نرى القطاع الخاص شريكًا حقيقيًا في صناعة النمو، أم مجرد منفذ لسياسات ترسمها الحكومة؟ هل الإنفاق العام وسيلة لبناء الطاقة الإنتاجية، أم أصبح في بعض الأحيان غاية في ذاته؟ هل الدعم جسر نعب به الأزمان، أم أصبح جزءًا دائمًا من بنية الاقتصاد؟ وهل نبحت عن النمو لأنه يرفع حجم الناتج فقط، أم لأننا نريد اقتصادًا أكثر إنتاجية، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل، وأقل اعتمادًا على القرارات الاستثنائية؟ هذه الأسئلة ليست ترغًا فكريًا، إنها في الحقيقة الأسئلة التي تختبر خلف كل قرار اقتصادي كبير؛ فحين ترفع الدولة الضرائب، فهي تقول شيئًا عن رؤيتها للعلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي. وحين تُخفّضها، تقول شيئًا آخر. حين تُوسّع الإنفاق، فهي تبني تصورًا معينًا عن دور المالية العامة. وحين تنسحب من بعض القطاعات، فهي

عسى عيني ما تبكيك

“في سلم الطائرة بكبت غصًا بكيت، على محين قلبى عندما ودعوني. أشوف محبوب قلبى بين نظرة وبيت، بناطر الطائرة بيغي يحرك شعويي».

هذه الأبيات للشاعر اليمني يسلم بن علي، بصوت الأرض -طلال مداح-، كانت جذبي الحبيبة-رحمها الله وأسكنها فسيح جناته- تدندن لي بها، كلما كنت أذهب إليها مودعة إليها مسافرة خارج السلطنة، وكنت أغلب تلك العبرة التي تخفتني، وأحبس دموعي حتى لا أراها، هذه الشخصية الأيقونة، التي أخذت على عاتقها تربيته منذ أن بلغت الخامسة والنصف من عمري، وأدين لها بما آت على اليوم. علمتي معنى حب الله، والأرض، تعلمت منها حب (أبي) كولبد وليس كآب، تعلمت على يد هذه المربية العظيمة، وتشرت خلاياي منها كل القيم والمبادئ والمثل والعادات والتقاليد.

في إحدى جلسات الدردشة مع ابني بندر، قال لي: “تعجبني علاقش بيبا العود -والدي-“، فقلت له داعية: “سأله الله أن يهبك ابنة تحبك نفس جي لبابا العود”، ضحك قائلا: آمين، فأردت قائلة: “لاني أحب لي جا غير شروط unconditional love وهو أني أنواع الحب، لا يرتبط مصلحة دنيوية بأي شكل من الأشكال، هو حب بدون مقابل، بل هو عطاء، لا نهائي، لا ينتظر مقابلًا لذلك العطاء، وهذا الحب يمكن أن نجده بين الزوجين، وبين الإخوة، وبين الآباء وأبنائهم، وبين الأصحاب، لكن

شئنا من حياة زمن لن يستطيع أن يراه مرة أخرى.

وما أكتبه هنا ليس قراءة نقدية للكتاب

بقدر ما هو حديث عن تلك الصبغة القصيرة

مع بعض موضوعاته، وعن الأثر الذي تركته

الصفحات التي أتيج لي أن أقرأها في نفسي.

وربما لهذا السبب أكتب عن إحساسي به

أكثر مما أكتب عن محتواه. فما قرأته أعاد

إليّ أشياء كثيرة: بعضها واضح أستطيع أن

أسميه، وبعضها مجرد إحساس بعيد يصعب

الإصصاع به.

ولا أقول ذلك مُجاملة لصديقي؛ فالكتاب

الذي يُعيد إليكِ شيئًا منك يكون قد فعل

أكثر من أن يحكي لك حكاية. وقد فعلت

بي صفحات كثيرة من كتابه ذلك. جعلتني

أنتوقف، وأتذكر، وأبتسم أحيانًا، وأشعر بشيء

من الأسى أحيانًا أخرى، وأقول في مواضع

كثيرة: نعم، أعرف هذا... لقد كان جزءًا من

حياتنا.

أما ما لم أقرأه بعد، فقد تركته لصبغة أطول،

بعيدًا عن استعجال القراءة الأولى.

أهنئ الصديق الأستاذ خالد بن سعد

الشنفري على هذا الجهد الكبير، وعلى ما

جمعه وحفظه من ذاكرته وذاكرة المكان

والناس، وعلى إصراره طوال هذه السنوات

على تدوين ذلك كله وإخراجه لنا في هذه

الخلعة.

وأظن أنَّ المكتبة العُمانية، والعربية كذلك،

تصبح أغنى بمثل هذه الكتب؛ لأنها تحفظ

ما لا نجده دائمًا في كتب التاريخ: الناس كما

عاشوا، والأمكنة كما سكنت فيهم، والحياة

كما يتذكرها أصحابها.

شكرًا لك يا زميل الطفولة التي بالكاد

نستطيع أن نمسك بعض خيوطها؛ فقد كبّنت

بعضًا من ذاكرتي، وأيقظت في الطريق كثيرًا

من ذاكرتنا.

قراءة في «ظفار.. ذاكرة مكان وزمان» لخالد بن سعد الشنفري

خالد بن سالم الغساني



أبائننا؛ بل عشنا شيئًا من كليهما. رأينا عالمًا ينسحب أمام أعيننا، وعالمًا آخر يولد مكانه، وبقي في الذاكرة من الأول ما يجعلنا، كلما صادفنا أسبًا مشابهاً لحجفوق أو البطران، أو سمعنا ناع، كناقية علي ضبعان، أو وائيت اليابان، لا نستعيد الأشياء وحدها، بل نستعيد معها زمنًا كاملًا وطريقة حياة تكاد اليوم تبدو لأجيال جديدة أبعد مما هي عليه في حساب السنوات.

وتوقفت طويلًا عند «الحافة.. وجدان وليست ذاكرة». أعرف الحافة تلك، ويعرفها كثيرون من أبناء صلالة وظفار عامة، لكن لكل واحد منّا حافته الخاصة أيضًا؛ حافة البيوت والوجوه والدعوى والمساحات الممتدة، الغب والفجار والدرب والمخاض والصبر والصرخة والجامع والبساتين، وحافة أناس غابوا وبقيت أسماؤهم معلقة في الذاكرة. وحين يكتب صاحبي عن الحافة، فهو يكتب حافته، لكن حافته تفتح الباب لحافات كثيرة؛ حافلاتنا التي نحملها في دواخلنا.

وأخذني «خريف ستينيات صلالة والبارثيوم وبذور الورد» إلى خريف آخر، إلى زمن كانت فيه الأشياء أبسط، وكانت عجلة السيكل سيارة، والعصا عصا، إلى الخط والشير، و، ووووه خلانه، والكروع المشعرة، والقبعة، وجعوعي الخريف وما بعدها من تباشير الفرح؛ عندوووه، وباقرينوع وباغزرب ودجاج الجبل.

كانت علاقتنا بالطبيعة أكثر قربًا وحبًا وعفوية. الأرض والمطر والضباب والبساتين والطيور والنارجيل كانت من صميم حياتنا وتفصيلها اليومية. تغيرت صلالة كثيرًا، وتغيرنا معها، لكن رائحة الأرض بعد المطر

يضع على الذاكرة أن تتخلل عنها.

حتى الأشياء التي تبدو اليوم شديدة العادية تجد لها مكانًا في هذه الصفحات: القفة والزنبيل، الزير، العكاسة والسينما، الدكة، الطريق، المسيرة، البذور، الطيور، الأسواق، والمزارع. وهذه الأشياء هي التي شدتني كثيرًا؛ لأنها كانت يومًا جزءًا طبيعيًا من حياتنا، إلى درجة أننا لم نفكر في أنها تصبح ذات يوم شيئًا يحتاج إلى من يكتبه ويحفظه. السنوات لا تأخذ الأشخاص وحدهم. تأخذ

الكلمات ومفردات اللهجة أيضًا، وتأخذ أسماء الأشياء، وطرائق العيش، والعادات، وأشكال البيوت، ومجالس الناس، وما كانوا يأكلونه ويلبسونه، وكيف كانوا يسافرون ويتسامرون ويفرحون. وما يبقى منها بعد ذلك يعيش في ذاكرة من أدركها، حتى يأتي من يضع شيئًا منها على الورق.

وهنا وجدت قيمة خاصة لما فعله صاحبي. فقد جمع من ذاكرته وذاكرة المكان أشياء كثيرة كان يمكن أن تمضي مع أصحابها في صمت. وحين يكتب الإنسان عن الأشياء التي عاشها بنفسه، فإنه يترك لمن يأتي بعده شيئًا من حياة زمن لن يستطيع أن يراه مرة أخرى.

وما أكتبه هنا ليس قراءة نقدية للكتاب بقدر ما هو حديث عن تلك الصبغة القصيرة مع بعض موضوعاته، وعن الأثر الذي تركته الصفحات التي أتيج لي أن أقرأها في نفسي. وربما لهذا السبب أكتب عن إحساسي به أكثر مما أكتب عن محتواه. فما قرأته أعاد إليّ أشياء كثيرة: بعضها واضح أستطيع أن أسميه، وبعضها مجرد إحساس بعيد يصعب الإصصاع به.

ولا أقول ذلك مُجاملة لصديقي؛ فالكتاب الذي يُعيد إليكِ شيئًا منك يكون قد فعل أكثر من أن يحكي لك حكاية. وقد فعلت بي صفحات كثيرة من كتابه ذلك. جعلتني أنتوقف، وأتذكر، وأبتسم أحيانًا، وأشعر بشيء من الأسى أحيانًا أخرى، وأقول في مواضع كثيرة: نعم، أعرف هذا... لقد كان جزءًا من حياتنا.

أما ما لم أقرأه بعد، فقد تركته لصبغة أطول، بعيدًا عن استعجال القراءة الأولى.

أهنئ الصديق الأستاذ خالد بن سعد الشنفري على هذا الجهد الكبير، وعلى ما جمعه وحفظه من ذاكرته وذاكرة المكان والناس، وعلى إصراره طوال هذه السنوات على تدوين ذلك كله وإخراجه لنا في هذه الخلعة. وأظن أنَّ المكتبة العُمانية، والعربية كذلك، تصبح أغنى بمثل هذه الكتب؛ لأنها تحفظ ما لا نجده دائمًا في كتب التاريخ: الناس كما عاشوا، والأمكنة كما سكنت فيهم، والحياة كما يتذكرها أصحابها.

شكرًا لك يا زميل الطفولة التي بالكاد نستطيع أن نمسك بعض خيوطها؛ فقد كبّنت بعضًا من ذاكرتي، وأيقظت في الطريق كثيرًا من ذاكرتنا.

أهداني الصديق وزميل الطفولة، الأستاذ الكاتب خالد بن سعد الشنفري، نسخة من إصداره الجديد «ظفار.. ذاكرة مكان وزمان»، الذي تقرر تدشينه يوم الإثنين ٢٤ أغسطس في مجمع السلطان قابوس الشبابي للثقافة والترفيه بصلالة.

ومنذ أن بدأت أقلب صفحاته وأنتقل بين موضوعاته، وجدتني لا أقرأ كتابًا، بقدر ما أفتح- صفحة بعد أخرى- أبوابًا في ذاكرتي أنا. لم أكن قد فرغت من قراءة الكتاب كله حين بدأت أكتب هذه السطور. قرأت ما استطعت، وتنتقلت بين موضوعات شدتني عناوينها، أو أعادتني إلى أماكن وأزمنة أعرفها، ثم وجدت نفسي أعود إلى بعضها مرة أخرى؛ لا لأقرأ ما كتبه صاحبي وحده، بل لأبحث عما بقي في داخلي أنا من تلك الأيام.

وأنا أقرأ بعض ما كتب، كنت أجد الكاتب بين السطور والمفردات. عرفته في وفاته للمكان، ولمفردات لغة مجتمعه، وفي احتفائه بتفصيل قد يبدو صغيرًا، لكنه ظل حيًا في ذاكرته، كما ظلت كثير من تلك التفاصيل وما يشبهها عالققة في ذاكرتي وذاكرة أغلب أبناء ذلك الجيل الطيب كل هذه السنوات. وأجده في تلك المسافة التي يتركها أحيانًا بين الحكاية والابتسام، وفي حينه إلى أشياء ذهبت، وإلى أناس رحلوا، وإلى الحافة وصلالة وظفار عامة كما عرفها وعاشها. كل ذلك وأنا لم أقض معه إلا بضع أشهر من بواكير الطفولة في معلمة الأستاذ علي بن طاهر، لكنها كانت كافية لأن تظل رائحة المكان وشخصه راسخة في ذاكرتي كل هذه السنوات.

ووجدت معه كثيرين ممن عاشوا تلك الحبة. بعضهم حضر باسمه، وبعضهم بصفته أو حكايته، وبعضهم لم يحتاج إلى اسم. يكفي أن يصف مكانًا، أو طريقًا، أو مزرعة، أو عادة من عادات الناس، أو شلة من شلات ذلك الزمان: «نحن نوبة بالنجب بالطبلة، ودجيج الخور رجعتنا لا وراء»، حتى تخرج من الذاكرة وجوه حسبنا أننا نسيناها، وفهقات كانت من أجمل لحظات الرفقة والزمانه.

الذاكرة غريبة في أبوابها؛ قد تعجز عن استدعاء إنسان ظل قريبًا منك سنوات، ثم تعيده إليك كلمة واحدة، أو اسم مكان، أو رائحة، أو مشهد ظنته ضاع منذ زمن.

ووجدت نفسي أيضًا.. ووجدتها أكثر مما توقعت. يأخذني إلى مكان فأعرفه، ويذكر شيئًا فأبحث عن صورته القديمة، وما يشبهه في رأسي: القفة، الزميل، طويرة القصب، القفير، الغب، الغارف، الدكة، التباشير. ويصف مشهدًا فأكملة معه من ذاكرتي. وأحيانًا كنت أشم رائحة المكان وأنا أقرأ، وأنتفص هواءه، وأرى ناسه يتحركون فيه. وفي صفحات أخرى شعرت أنه يكتب شيئًا ظل في داخلي طويلًا ولم أكتبه؛ شيئًا حفظناه معًا، وشقناه معًا، وحملناه به، كل بطريقته.

ربما لأن المكان، حين يسكن الإنسان طويلًا، يصبح جزءًا من لغته، ولأن أبناء الزمن الواحد، مهما اختلفت طرقهم بعد ذلك، يحملون معهم مخزونًا مشتركًا من الصور والأصوات والروائح والحكايات. وحين يفتح أحدهم صندوق ذاكرته، تمتد أيدي الآخرين، من غير قصد، إلى صناديقهم هم أيضًا.

قرأت رحلته «من ناقه علي ضبعان إلى سيارة وائيت اليابان»، فحضرت أمامي، أكثر من حكاية سفر، المسافة الهائلة التي قطعناها، وقطعتها صلالة وظفار معنا، في زمن قصير من عمر المجتمعات؛ من أيام كانت فيها الرحلة بين صلالة ومسقط مغامرة طويلة على ظهور الإبل، لها مشقتها ومحطاتها ومخاطرها، إلى زمن جاءت فيه السيارة، ثم الطريق والطائرة، واختصرت المسافات التي كانت تقاس بالأيام إلى ساعات.

وحين قرأت «حجفوق والبطران»، وتوقفت عند حديثه عن أبناء جيلنا الذين عاشوا عصرين مختلفين، وجدتني أقول إنني أيضًا ممن نال الحسنيين. فقد أدركنا شيئًا من صلالة وظفار قبل النهضة؛ عشنا بساطة الستينيات وفقرها وقسوة بعض تفاصيلها، وعرفنا عالمًا كانت فيه الناقه والحمار والبقر جزءًا من الحياة اليومية، لا صورًا من زمن بعيد. ثم امتد بنا العمر لنشهد النهضة الحديثة وما حملته من طرق ومدارس ومستشفيات وسيارات وطائرات وعمران، ومن تبدل واسع في حياة الناس وعلاقاتهم

بالمكان والعالم. ولعل ما حرك الذاكرة فيّ وأنا أقرأ هاتين الحكایتين هو أننا لم نسمع عن الزمن الأول من آبائنا، ولم نعرف الزمن الثاني من

الرحلة بسيارة الإسعاف..

ما قبلها وما بعدها

عبدالله بن هاشل المسكري

1

أمراض النفسية!

ريثا دار

2

الرحلة من المنصب إلى

الذات

سلطان بن ناصر القاسمي

3

ظهيرة في «البيت

العود»

جمال النوفلي

4

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

استباحة الأراضي الفلسطينية

في كل مرة يتفاخى فيها المجتمع الدولي عن جرائم الاحتلال، يصعدُ الاحتلال من ممارساته ضد الشعب الفلسطيني وضد الأراضي الفلسطينية، سعيًا منه لإنهاء الأمل في إقامة الدول الفلسطينية، ليعيش أشقاؤنا الفلسطينيون فصولًا جديدة من الظلم والاضطهاد والتطهير العرقي على مرأى من العالم أجمع.

ولا تتوقف إسرائيل المجرمة عن استباحة كل شيء يخص الفلسطينيين سواء الأرض أو الممتلكات

الشخصية، في مخالفة لكل المواثيق والأعراف والقوانين الدولية، وذلك عبر مواصلة المشاريع الاستيطانية وآخرها مشروع "إي - ١" الذي يهدف إلى تمزيق الأراضي الفلسطينية وفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها وإنها أمال الدولة المستقلة.

وعلى الرغم من التنديد العربي والإسلامي والدولي، إلا أن مجرد التنديد لن يكف يد الاحتلال عن البطش بالفلسطينيين، إذ يجب أن يتخذ المجتمع

الدولي قرارات نافذة تردع إسرائيل وتجبرها على الالتزام بالقوانين الدولية، حتى لا تنفجر الأوضاع أكثر من ذلك وتشهد منطقتنا المزيد من التوترات. وبالتزامن مع مشاريعها الاستيطانية وجرائمها ضد الإنسانية، تطلق إسرائيل يد عصاباتنا من المستوطنين لاعتداء على السكان في القرى الفلسطينية وسرقة أراضيهم ومواسيهم ومنازلهم وممتلكاتهم، أو إضرار النيران فيها وقتل أصحابها، وهي جرائم يشاهدها العالم على الشاشات

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

ربط السجلات التجارية

خلفان الطوقي

سوف يخلق إشكاليات أعمق وأعقد. وطرف ثالث يتهم الجهات الحكومية بأنها لا تعلم بأن هذه الخطوة لم تأخذ في الحسبان واقع السوق بالشكل الدقيق، فكما هو معروف أن الواقع ليس بالوردي، فهناك أفراد هم شركاء وأسماؤهم مكتوبة في عشرات السجلات التجارية منذ عشرات الأعوام، وسبب وجودهم في هذه السجلات هو لسبب أو لظروف معينة، وصعب على هذا الشخص معرفة مدى التزام الإدارات التنفيذية بكل المتطلبات الحكومية من عدمه، وبعض الشركاء أو ملاك الشركة يتساءلون: ما ذنب شركتي الملتزمة بما جنت شركة أحد الشركاء التجاريين من مخالفة؟ ربما تكون مخالفة قديمة أو معقدة أو لشركة مُفلسة، وبناءً على ذلك تتعطل أعمال شركة أو أكثر من شركة ملتزمة بكل الالتزامات والاشتراطات. هذه المقالة ليست لإصدار حكم على مدى صحة أو خطأ الجهة الحكومية التي أصدرت هذه الخطوة، لكنه من المناسب القيام بما يلي: - توصيل صوت وجهة نظر المستاء من هذا القرار.

- معرفة الأبعاد الحكومية من هذا القرار، وما هي المعطيات التي استندت إليها الحكومة في تطبيق هذا الإجراء؟ فكلمًا كان هناك تواصل بناء وشفاف بين أطراف العلاقة، تكون النتائج مثمرة، وتقل التاويلات والاجتهادات من غير المختصين، خاصة التي تنتشر مقاطعهم بشكل واسع في وسائل التواصل الاجتماعي. وكقاعدة عامة، كلما كان التواصل أسرع والتدخل أبكر، كانت النتائج أفضل، وهذا ينطبق على كثير من المواضيع، وهذا الموضوع ليس استثناء.

- هل الحكومة لديها أسباب غير مُعلنة ولا ترغب في إثارة الرأي العام، وبقيامها بهذه الخطوة سوف تتمكن من تحقيق أرقام قياسية في التوظيف على سبيل المثال من جانب، ومن جانب آخر تضغط على أصحاب الأعمال المخالفين لمعالجة وتصحيح أوضاع سجلاتهم غير الملتزمة، أو إرغامهم على الخروج من السوق، والسبب أن ضررهم أكبر بكثير من نفعهم، وأنهم لا يشكلون قيمة مضافة في السوق، وأنهم غير متفرغين لإدارة أعمالهم التجارية؟

طرح مثل هذه المواضيع - والتي تُعد مواضيع اللحظة- آراه مجديًا، وهي فرصة لكل المهتمين والمعتنين لإبداء أفضل الآراء ووجهات النظر لضمان تبني أفضل الممارسات المتبعة في الأسواق القريبة والمنافسة والشبيهة بظروف سوقنا واقتصادنا، وهدف الطرح مثل هذه المقالات ليس التشكيك أو الإثارة أو التبرير لطرف دون آخر، إنما من باب: علمنا بشيء وجزئية وغابت عنا أشياء.

أحد أهداف الطرح هو تشجيع الإعلام ليقوم بواجبه، واستيضاح الموضوع بشكل أعمق من الجهات الحكومية المختصة واستضافتهم، والمتضرر والاستماع لوجهات نظرهم، والمحلل والمراقب المستقبل لإبداء وجهة نظره المحايدة.

ومثل هذا الإجراء الحالي أو أي إجراء أو تقنين أو تنظيم عليه ألا يعكر صفو المجتمع، فكلما كان الحوار بين أطراف العلاقة حاضراً، وخطط التهيئة موجودة، ضمنت الحكومة ردات فعل مُتزنة، وتجاوب معها معظم فئات المجتمع، وقطعت على المخالفين أو المُستأئين من كل شيء التذمر غير المُبرّر.

الترقيات: هل هي حق مكتسب؟!

د. محمد بن عوض المشيخي *

واجبة للجميع، خاصة في مرحلة ارتفعت فيها الأسعار والتضخم وتعددت الضرائب التي أثقلت كاهل الجميع في بلد نطفي سُجُل بين وقت وآخر فوافض في الموازنات المالية، بجانب عائدات ملابرية لجهاز الاستثمار العُماني والتي بلغت العام الماضي نحو ٢,٩ مليار ريال عُماني، والأهم من ذلك ارتفاع اسعار النفط العُماني خلال شهور أزمة مضيق هرمز إلى مستويات قياسية؛ حيث بلغ سعر النفط العُماني في بعض الأيام ١٧٠ دولارًا؛ بينما كان سعر المقدّر لموازنة السنة الحالية ٢٠٢٦ هي ٦٠ دولارًا

للمرمل فقط. إن ما يشعر فيه قطاع الخدمة المدنية من عدم الرضا في التقيات والتسكين في الوظائف الإدارية يُعبرُ عنه بوضوح الكثير من القضايا التي تذهب للقضاء الاداري المرفوعة من العاملين في هذا القطاع الذي يبلغ عدد منتسبيه من العُمانيين أكثر من ٣٩٢ ألف موظف، وتلك المرافعات القضائية تعكس ما يعترونه تجاوزات من مسؤوليهم؛ إذ هناك من يعتقد أن المحاباة وسياسة الكيل بمكيالين في التسكين في الوظائف الإدارية كالمديرين والخبراء قد تكون حاضرة في بعض القضايا التي تم الفصل فيها من القضاء العُماني الذي يُحسن الظن فيه دائماً.

ومن المفارقات العجيبة أن الشهادات العلمية التي يحصل عليها الموظف وهو على رأس العمل لا يتم التعامل معها بجدية في كثير من الوزارات؛ بل هي غير ملزمة للجهات الحكومية بترقية الموظف؛ فالمسألة تخضع للكثير من القيود والتحديات التي تجعل المجيد والمتميز في ميادين العلم يشعر بالمرارة بسبب إهمال الإنجاز العلمي الذي حصل عليه.

وفي الختام.. تأتي هذه الدعوة لترقية جميع المستحقين في القطاع المدني لصناع القرار في هذا البلد العزيز بعد مرور سنوات صعبة تم فيها ضبط الدين العام وتطبيق سياسات تقشفية حازمة من خلال ما يعرف بخطة "التوازن المالي" الذي نتج عنها انخفاض الدين العام إلى ما يعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة؛ مما جعل ذلك نجاحاً فريداً غير مسبوق للبلدنا في تطبيق سياساتها الاقتصادية التي أبدعت القيادة العُمانية في إدارتها بحكمة واقتدار بقيادة جلالة السلطان المعظم- حفظه الله- وذلك كانعكاس للأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم منذ ٢٠١٦. ومن الأنباء المفرجة لنا جميعا تقديرات صندوق النقد الدولي بأن ينجح الاقتصاد العُماني في تسجيل نمو بنسبة ٣,٥ بالمائة في عام ٢٠٢٦، متقدماً بذلك على جميع دول الخليج.

*كاديجي وباحث مختص في الرأي العام والانصال الجماهيري

تخضع التقيات والحصول المناصب في أي بلد في العالم لسياسات إدارية ومالية معقدة وغير ثابتة تختلف من دولة إلى أخرى؛ إذ هي مرهونة في كثير من الأحيان بالشواغر والاكانيات المالية المختلفة لكل نظام اقتصادي، كما إنها تخضع لتقديرات جهات العمل والمسؤولين الكبار الذين يعتقد البعض بأنه لا يعينهم في الكثير من الاوقات حقوق الموظفين الصغار والمتمثلة في التقيات والحصول على المكانة المناسبة حسب المؤهلات الدراسية والاقديمة والتميز في الأداء؛ وذلك انطلاقا من الحقوق والواجبات التي كفلها الدستور للجميع.

هناك من يعتقد من بعض المنظرين أن القطاع المدني غير منتج بالأسلوب المثالي في العمل، بل هناك من يصف أصحاب "الباقات البيضاء" بأنهم مترهلين؛ وتناسوا هؤلاء بأن التحدي الأكبر هو في النظام التعليمي الذي تشرف عليه الحكومة وتعمل على تكريسه في مختلف المؤسسات التعليمية والتدريبية، وكذلك في طريقة بناء الهياكل التنظيمية للمؤسسات؛ كما أن السياسات المتبعة في السلم الوظيفي للوظيفة العامة، قد تكون سبباً لتلك المشكلة، وبالتالي الموظف هو ضحية لتلك القرارات والاستراتيجيات التي هي في الأساس مستوردة من دول أخرى ولم تكن ناجحة في موطنها الأصلي؛ وذلك في جعل القطاع المدني يلامس طموحات المجتمع.

صحيح أن هناك فئات كثيرة منتجة وملتزمة بالدوام وفق الساعات المحددة في المدارس الحكومية والمستشفيات العامة لكونها في الصدارة ولا تجد سيلاً للغياب؛ كالمعلمين الذين يتولون رسالة تعليم الأجيال وكذلك الأطباء الذين يعالجون الناس على مدار الساعة وحتى في أيام الإجازات.

وحول حقيقة ما يحدث من إجراءات في ملف التقيات يقول أحد المعلمين في وزارة التعليم أنه تعين في ٢٠١٣ ولم يحظَ بالترقية إلا في مطلع ٢٠٢٣، أي بعد عشر سنوات تقريباً، وهو الآن لا يتوقع أي ترقية في العمل في المستقبل بسبب نظام "إجادة" الذي تم ادخاله في السنوات الاخيرة بهدف تقليل وتحجيم التقيات في قطاع الخدمة المدنية وحصرها في التقييم، الذي هو في الأساس قائم على ما يعرف بنظام "الكوتة" أي نسبة معروفة من الذين يسجلون أداءً مميزاً في التقرير. وقد لا يعكس ذلك التقرير التميز والحقيقة على أرض الواقع في بعض الأحيان. بينما يقول موظف آخر أنه تعين منذ ١٧ سنة ولم يحصل على ترقية إلا مرة واحدة، على الرغم من أنه حقق امتياز في التقييم الخاص بالعمل والذي هو مرتبط بمتظومة قياس الأداء "إجادة" أكثر من مرة.

من هنا أجهز بأن ترقية الموظف حق مكتسب؛ بل

التخريب الأيديولوجي.. بين شهادة بزمينوف ومواقع التواصل الاجتماعي

د. محمد بن خلفان العاصمي

هل نعيش أزمة وسائل التواصل الاجتماعي، هل بنتاغُر بأزمة في قدرتنا على المحافظة على قيمنا؟ هل استطاعت هذه الوسائل -التي كان من المفترض أن تكون باباً للتقدم التكنولوجي- أن تُعيد صياغة منظومة القيم الأخلاقية المجتمعية؟ هل نشهد حالة انسلاخ قيمي وسلوكي في المجتمع بسبب هذه الوسائل التي باتت تشغل حيزاً كبيراً من حياتنا اليومية؟ هل تخلت الأسرة والمدرسة والمسجد والمجتمع عن أدوارها التربوية لتفتح الطريق لهذه الوسائل لتقوم بدور التنشئة؟

يوري بزمينوف هو صحفي سوفيتي، هاجر إلى كندا، تحدث عن خطة مُمنهجة عُرفت بالتخريب الأيديولوجي للمجتمعات (Ideological Subversion)، وهي محاولات إضعاف منظومة فكرية أو قيمية أو ثقافية لمجتمع أو دولة من الداخل، تنطلق هذه المنهجية من أن إضعاف مجتمع

ما يُمكن أن يتم تدريجيًّا عبر التأثير في تصورات الناس وقيمهم ومؤسساتهم، بدلا من مواجهته عسكريًّا مباشرة، وبُنيَت هذه الفكرة حول نزع المعنويات بين أفراد المجتمع، وزعزعة الاستقرار بين المؤسسات والأفراد، ثم حدوث أزمة حقيقية داخل المجتمع وأخيراً التطبيع وقبول الشكل الجديد للمجتمع.

لقد تحدث بزمينوف عن أن التغيير في المجتمع إذا أتبع فيه هذه المنهجية لا يحتاج سوى ما بين ١٥ إلى ٢٠ سنة حتى يحدث هذا الإضعاف، والأهم في فكرته أن المعركة تبدأ بالعقول قبل أن تصل إلى الشوارع. ولذلك ربط بين الإعلام والتعليم والثقافة والفكر وبين قدرة المجتمع على الحفاظ على مناعته الداخلية، لقد تحدث عن تصور ممنهج يضعضع المجتمعات من الداخل ويغير أفكارها وقيمها، والأهم في هذا التصور هو ما تحدث فيه عن منهجية اسقاط القيم الدينية وازدراء العلماء وإسقاط

القدرات وإضعاف التعليم. يُدرك الغرب أن قوة هذه الأمة تتمثل في تمسكها بدينها وقيمها ومبادئها، وهي التمسك كان سبباً في تفوق هذه الأمة خلال قرون طويلة وميمنتها على العالم، وكان سبباً في ريادتها وازدهارها، هذا الازدهار الذي جلب للعالم المعرفة والعلم والثقافة والفكر، كما حافظ على وحدة المجتمعات البشرية وأخلاقها وثقافتها ومبادئها، وصان كل شيء داخل إطار الالتزام والاحترام.

وبالعودة إلى ما نشاهده اليوم في وسائل التواصل الاجتماعي، وبربط ذلك بهذه المنهجية التي استهدفت بنية المجتمعات الإنسانية، نرى بوضوح كيف أصبحت هذه المجتمعات الافتراضية مساهمة وبشكل كبير في التأثير على منظومة القيم المجتمعية، وكيف أنها باتت مصدراً رئيساً لدخول ثقافات غريبة إلى المجتمع، بل أنها أُمست شريكا في التنشئة؛ حيث تشارك مثل

باقي المؤسسات في هذا الجانب، خاصة بعد تراجع دور هذه المؤسسات وغياها عن أداء دورها بشكل سليم.

ما نشاهده في بعض تطبيقات التواصل الاجتماعي يمثل خطراً حقيقياً على الأجيال وخاصة ما يدور في (البثوث المباشرة) وما يُعرض فيها من مشاهد وما يُقال فيها من حديث خارج عن حدود الاحترام والآداب العامة، ومخالف للأعراف والقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية، وهذا يمثل مشكلة حقيقية بالنسبة لنا جميعاً؛ فهذه المصادر غير قابلة للحكم بها، وما يقدم خلالها قد لا يخضع للرقابة في كثير من الأحيان، ومن يستخدمونه ويقدمون فيه من محتوى العديد منهم لا يهتم إلا بكثرة المتابعين وعدد نقرات الإعجاب والاشتراكات.

لقد تم تداول مقاطع مرئية من أحد هذه التطبيقات والأصاف الشديد لم تنصور يوماً أن يكون هذا هو واقع الحال، فقد كانت مشاهد مقرزة،

وألفاظ بذئية هابطة اضطربنا لسماعها وتداول الناس هذا المحتوى وهم في صدمة مما يشاهدوه. لقد انسلخ بعض مرترادي هذه البرامج من قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم ليظهروا بهذا المظهر اللامبالي بحدود المجتمع وحرمة أفراده، رغم علمهم أن هناك من يتابع ويشاهد هذا السقوط القيمي والسلوك السيء.

لقد نجحت هذه التطبيقات في تقديم قدوات للمجتمع من النوع الذي لا يمتلك قيمة ولا مبدأ ولا فكرًا، وقدمتهم على أنهم صفوة المجتمع ونخبته، في حين ظلت القدوات الحقيقية بعيدة عن المشهد، ووصل الحال إلى أن أصبح الناس لا يحفلون بهم، بينما يتصارعون لحضور حدث لاحد المشاهير الفارغين والذي لا يقدم فيه أي محتوى سوى مشاهد التهريج والصراخ والسخرية.

مؤسف أن يصل حال الأمة إلى هذا المستوى من الخواء الفكري والانحدار

القيمي عندما يُقدّم هؤلاء على أنهم القدوات والمُؤثرين وتكون لهم صدارة المشهد والحدث، هنا لا نتحدث عن اختلاف ذاقتة؛ بل نتحدث عن أزمة عميقة ضربت سلوك المجتمع وقيمه وعاداته ومبادئه، هذه الأزمة التي تعيشها الأمة العربية والإسلامية؛ بل العالم أجمع منذ ظهور وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقاته. إننا بحاجة ماسة للعودة ومراجعة منظومة القيم ومراجعة منظومة التعليم والتنشئة، ومراجعة دور المسجد والأسرة والمدرسة والإعلام، وتجديد الأساليب التربوية لتناسب مع جيل اليوم والتغيرات التي طرأت على فكر الشباب والأجيال، وعلينا أن نكون حذرين ومنتهبين لأبنائنا وهم يستخدمون هذه الوسائل والتطبيقات، والاهم من ذلك غرس القيم الإسلامية والتربية السليمة حتى نواجهه هذا التحول المفزع الذي نعيشه.

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤
التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤
الطباعة
وزارة الإعلام

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info
الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤ , ٢٠٥
businessdesk@alroya.info
المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي
التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الرؤية

يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

بنهاية النصف الأول من العام الجاري

226.6 مليون ريال ائتمان معتمد من «كريدت عُمان» للمبيعات المحلية والصادرات

مسقط- العُمانية

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن «كريدت عُمان» أن إجمالي قيمة سقوف الائتمان المعتمدة للمبيعات المحلية والصادرات بنهاية النصف الأول من العام الجاري، بلغ نحو ٢٢٦,٦ مليون ريال عُُماني، مقارنة مع ٢٥٢,١ مليون ريال عُُماني خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وعلى صعيد التوزيع، بلغت قيمة سقوف الائتمان المعتمدة للصادرات نحو ١٢٨,٥ مليون ريال عُُماني، مقارنة مع ١٤٨,٧ مليون ريال عُُماني في الفترة المماثلة من العام الماضي، فيما بلغت قيمة سقوف الائتمان المعتمدة للمبيعات المحلية نحو ٨٨,١ مليون ريال عُُماني، مقارنة مع ١٠٤,٤ مليون ريال عُُماني.

أما بالنسبة لإجمالي قيمة المبيعات المؤمّنة

للصادرات والمحلي، فبلغت نحو ١٩١,٤ مليون ريال عُُماني بنهاية النصف الأول من العام الجاري، مقارنة مع ٢١١,٤ مليون ريال عُُماني في الفترة ذاتها من العام الماضي، بانخفاض نسبته ٩ بالمائة.

وسجلت المبيعات المؤمّنة للصادرات نحو ١٠٠,٩ مليون ريال عُُماني، مقارنة مع ١١٨,١ مليون ريال عُُماني في الفترة ذاتها من العام الماضي، بانخفاض نسبته ١٥ بالمائة. وبلغت قيمة المبيعات المحلية المؤمّنة نحو ٩٠,٥ مليون ريال عُُماني، مقارنة مع ٩٣,٣ مليون ريال عُُماني، مسجلة انخفاضًا بنسبة ٣ بالمائة. وحول توزيع سقوف الائتمان المعتمدة والمبيعات المؤمّنة حسب القطاعات، تصدر قطاع التصنيع النتائج خلال النصف الأول من العام الجاري، بقيمة سقوف ائتمان معتمدة بلغت ٢٠٨,٣ مليون ريال عُُماني،

أي ما نسبته ٩٢ بالمائة من إجمالي سقوف الائتمان المعتمدة، فيما بلغت قيمة المبيعات



المؤمّنة نحو ١٧١,٩ مليون ريال عُُماني، بنسبة ٩٠ بالمائة من إجمالي المبيعات.

نحو ٢٥٩,٦ ألف ريال عُُماني، إضافة إلى قطاعات الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم، والأنشطة المالية والتأمين، وخدمات الإقامة والطعام، والتي سجلت مجمعة حصصًا لا تتجاوز ١ بالمائة من إجمالي سقوف الائتمان المعتمدة.

وتواصل «كريدت عُمان» تقديم خدماتها وحلولها التأمينية المتنوعة، التي تهدف إلى تمكين المصدر عُُماني من خلال توفير حماية فعّالة ضد مخاطر عدم السداد المرتبطة بالتحويلات المالية أو تعثر المشتري، إلى جانب دعم استمرارية الأعمال وتشجيع المصدرين والمصنعين على المخي في التوسع، حيث منّح وجود غطاء تأميني مناسب الشركات مساحة أوسع لاتخاذ قرارات تجارية مدروسة سواء في الدخول إلى أسواق جديدة أو في تطوير حجم مبيعاتها القائمة.

وجاء في المرتبة الثانية قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية، بقيمة سقوف ائتمان معتمدة بلغت ١٣ مليون ريال عُُماني، بنسبة ٦ بالمائة، وإجمالي قيمة المبيعات المؤمّنة بلغ نحو ١١,٣ مليون ريال عُُماني، بنسبة ٦ بالمائة من إجمالي المبيعات.

وحل قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك في المرتبة الثالثة، بسقوف ائتمان معتمدة بلغت نحو ٣,١ مليون ريال عُُماني، بنسبة ١ بالمائة، فيما بلغت قيمة المبيعات المؤمّنة نحو ٦,٢ مليون ريال عُُماني، بنسبة ٣ بالمائة من إجمالي المبيعات المؤمّنة للصادرات والمحلي. وبلغت سقوف الائتمان المعتمدة لقطاع التعدين والمحاجر نحو ٩٨ ألف ريال عُُماني، وقطاع النقل والتخزين نحو ٨٧,٥ ألف ريال عُُماني، وقطاع الإنشاءات

ارتفاع التضخم السنوي في يوليو إلى 3.2%

مسقط- العُمانية

بلغ معدل التضخم في سلطنة عُمان ٣,٢ بالمائة خلال شهر يوليو ٢٠٢٦م مقارنة بالشهر المماثل من عام ٢٠٢٥م، فيما بلغ متوسط التضخم خلال الفترة من يناير إلى يوليو من العام الجاري ٢,٩ بالمائة.

وأظهرت بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات أن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية سجلت أعلى معدل ارتفاع بين المجموعات الرئيسة بنسبة ٧,٣ بالمائة على أساس سنوي، تلتها مجموعة النقل بنسبة ٦,٥ بالمائة، ثم مجموعة السلع الشخصية المتنوعة والخدمات بنسبة ٥,٣ بالمائة، ومجموعة المطاعم والفنادق بنسبة ٣,٦ بالمائة، ومجموعة الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت بنسبة ٣,١ بالمائة، فيما ارتفعت

الشرقية، و٢,٤ بالمائة في محافظة جنوب الباطنة، فيما سجلت محافظة ظفار أدنى معدل تضخم بين محافظات سلطنة عُمان بنسبة ٢,١ بالمائة.

وفيما يتعلق بمجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، أشارت البيانات إلى ارتفاع أسعار عدد من المجموعات الفرعية مقارنة بشهر يوليو ٢٠٢٥م؛ حيث ارتفعت أسعار الخضروات بنسبة ١٩,٩ بالمائة، والفواكه بنسبة ١٥,٨ بالمائة، واللحوم بنسبة ٨,٧ بالمائة، والأسماك بنسبة ٥,٧ بالمائة، والمشروبات غير الكحولية بنسبة ٣,٣ بالمائة.

كما ارتفعت أسعار السكر والمربي والعسل والحلويات بنسبة ٢,٤ بالمائة، والحليب والجبن والبيض بنسبة ٢,٢ بالمائة، ومنتجات الأغذية غير المصنفة تحت بند آخر بنسبة ٢,١ بالمائة، والخبز والحبوب بنسبة ١,٠ بالمائة، والزيت والدون بنسبة ٠,٥ بالمائة مقارنة بالشهر المماثل من عام ٢٠٢٥.

مسقط- العُمانية

واصلت شبكة الطرق في سلطنة عُمان هُموها خلال السنوات الخمس الماضية؛ إذ ارتفع إجمالي أطوال الطرق المعبدة من ٤٠ ألفًا و٥٤٦ كيلومترًا في عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٤٥ ألفًا و٦٥٩ كيلومترًا بنهاية عام ٢٠٢٥، مما يعكس التوسع التدريجي في شبكة الطرق.

وأشارت بيانات الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لعام ٢٠٢٦ إلى أن إجمالي أطوال الطرق المفردة بلغ ٤١ ألفًا و٤٧٨ كيلومترًا، والطرق المزدوجة ٤ آلاف و١٨٢ كيلومترًا، فيما بلغ إجمالي الطرق الممهدة ٤٤ ألفًا و٧٩ كيلومترًا حتى نهاية عام ٢٠٢٥. وعلى مستوى المحافظات، بنيت الإحصاءات أن محافظة الداخلية سجلت أكبر رصيد من الطرق الممهدة بإجمالي ٤٨٠ كيلومترًا، تلتها محافظة مسقط بـ٤٢٥ كيلومترًا، ثم محافظة الظاهرة بـ١٢ كيلومترًا، أما الطرق المفردة، فجاءت محافظة ظفار في المرتبة الأولى بإجمالي

المجلس الأعلى للقضاء المحكمة الابتدائية بالسبب إعلان طلب تنفيذ		
بناء على:		
الحكم رقم	الدائرة	ملف التنفيذ
(2021/1303/861)	(تنفيذ تجاري)	٥٨٣ (2022/9103/6098)
الحق المطالب به (حكمت المحكمة بالزام المدعى عليه سور انجا مالجا بأن يؤدي للمدعية المؤسسة التجارية العمانية ش.م.م مبلغا وقدره ثلاثة آلاف وسبعمئة وثلاثة وعشرون ريالا عمانيا (٣732/ ر.ع) ومصاريف الدعوى).		
أسماء الأطراف	الصفة	طالب التنفيذ
المؤسسة التجارية العمانية ش م م	طالب التنفيذ	
سورانجا مالجا	منفذ ضده	

ونظرا لتعذر إعلان المنفذ ضده بالطرق العادية، وعليه يعد هذا النشر إعلانا له متضمناً تكليفه بالوفاء بما هو مطلوب منه أعلاه خلال سبعة أيام من تاريخ هذا النشر، عملاً بنص المادتين (١١) و (356) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء المحكمة الابتدائية بالسبب إعلان طلب تنفيذ		
بناء على:		
الحكم رقم	الدائرة	ملف التنفيذ
(2018/1309/769)	(تنفيذ تجاري)	٥٨٣ (2019/9103/783)
الحق المطالب به (حكمت المحكمة بالزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعية مبلغا وقدره 5956 ر.ع خمسة آلاف وتسعمائة وستة وخمسون ريالا عمانيا وإلزامه بالمصاريف).		
أسماء الأطراف	الصفة	طالب التنفيذ
المؤسسة التجارية العمانية	طالب التنفيذ	
سالم بن محمد بن حمدان الحارثي	منفذ ضده	

ونظرا لتعذر إعلان المنفذ ضده بالطرق العادية، وعليه يعد هذا النشر إعلانا له متضمناً تكليفه بالوفاء بما هو مطلوب منه أعلاه خلال سبعة أيام من تاريخ هذا النشر، عملاً بنص المادتين (١١) و (356) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية.

أمانة سر المحكمة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان		
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.		
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٩٩١٧٥ في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات،		
بيع مستحضرات التجميل، ملمع أظافر، مستحضرات مكياج، مستحضرات تجميل للرموش، مكياج، مساحيق مكياج، عطور.		
باسم: مؤسسة الرؤية الثامنة		
الجنسية: عمانية		
العنوان: رب، ٤١١، ص.ب، ١، سلطنة عمان		
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٥/٢٤		

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان		
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.		
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ٢٠١٠٠٧ في الفئة (١٦) من أجل السلع / الخدمات،		
مناديل من الورق (FACIAL TISSUE PAPERS).		
باسم: شركة مسقط للصناعات العالية		
الجنسية: عمانية		
العنوان: محافظة مسقط، ولاية السيب، العبيدة الجنوبية،		
سلطنة عمان		
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٧/٢٠		

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان		
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.		
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ٢٠٠٦٤٨ في الفئة (٤٣) من أجل السلع / الخدمات،		
خدمات المقاهي.		
باسم: أسياذ الداخلية		
الجنسية: عمانية		
العنوان: رب، ٦١٨، ص.ب، ٦١٨، شارع جامع البوسعيد،		
سلطنة عمان		
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٧/١٠		

فقدان سند ملكية أرض		
فقد المواطن/		
محمد بن فريد بن محمد اللواتي		
سند ملكية أرضه الزراعية		
رقم: 342-01-002-04-3		
الكائنة في ولاية بركاء ، بالمربع: ابو نخيل		
والبالغ مساحتها: 9374 متر مربع		
فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة		

إعلان تعديل الشكل القانوني		
تعلن شركة اتحاد صحار الحديثة للإنشاءات والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1318564) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (الشخص الواحد) وفقاً للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته. وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.		

إعلان تخفيض رأس المال		
وفقاً لأحكام المادة (150) من قانون الشركات التجارية، تعلن مرج الدولية (ش.م.م) والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1590282) أنها بصدد تخفيض رأسمالها من 150,000.000 ريال عماني إلى 20,000.000 ريال عماني.		
وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوماً من تاريخه.		

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان		
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.		
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٨٩٧٩١ في الفئة ٤٠ من أجل السلع / الخدمات،		
تفصيل الملابس.		
باسم: الجوري للتجارة والتطوير		
الجنسية: عمانية		
العنوان: رب، ١١١، ص.ب، ١٤٢٢، سلطنة عمان		
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٧/٢٨		

فقدان سند ملكية أرض		
فقد المواطن/		
علي بن سليم بن سعيد العمري		
سند ملكية أرضه السكنية رقم: 49		
الكائنة في ولاية المضبيبي		
بالمربع: سناو/16		
والبالغ مساحتها: 654 متر مربع		
فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة		

إعلان تعديل الشكل القانوني		
تعلن مشاريع سجود الأعمال والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1592801) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (الشخص الواحد) وفقاً للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته. وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.		

إعلان تعديل الشكل القانوني		
تعلن شركة تلال فنجا الخضر والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1529855) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (محدودة المسؤولية) وفقاً للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته. وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.		

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إعلان		
يعن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.		
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم: ١٩٩٩٩٩ في الفئة (٣٥) من أجل السلع / الخدمات،		
تنسيق وبيع الورود.		
باسم: شركة بر الخير		
الجنسية: عمانية		
العنوان: ص.ب، ٢٨٥، رب، ٣١٤، محافظة جنوب الباطنة،		
ولاية المصنعة، سلطنة عمان		
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/٢٣		

3.7 % زيادة بالأنشطة الخدمية مع ارتفاع «المالية» و«التأمين»

الاقتصاد الوطني ينمو 2.6% بالربع الأول مع تسجيل الناتج المحلي 9.7 مليار ريال بالأسعار الثابتة



الأسماك بنسبة ٤,٧٪، فيما سجلت أنشطة التعدين واستغلال المحاجر نموًا بنسبة ٦,٤٪، وارتفعت إمدادات الكهرباء وأنشطة الصرف الصحي بنسبة ٤,٤٪، بينما نما قطاع الإنشاءات بنسبة ١,٧٪. في حين، تراجعت القيمة المضافة للأنشطة الصناعية بنسبة طفيفة بلغت ٠,١٪، متأثرة بانخفاض الصناعات التحويلية بنسبة ٢,٦٪، رغم ارتفاع نشاط صناعة المنتجات النفطية المكررة بنسبة ١٩٪.

النفطية نموًا بنسبة ٥,٩٪، مرتفعًا إلى نحو ٧,٤٦ مليار ريال عُُماني مقارنة بـ ٧,٠٤ مليار ريال عُُماني في الربع الأول من العام الماضي. وعلى مستوى الأنشطة غير النفطية، حققت الأنشطة الخدمية نموًا بنسبة ٨,٥٪، مدفوعة بارتفاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بنسبة ٢٥,٤٪، والاتصالات والمعلومات بنسبة ٨,٣٪، والخدمات الأخرى بنسبة ١٠,٧٪، إلى جانب نمو الإدارة العامة والدفاع بنسبة ٦,٥٪. كما ارتفعت القيمة المضافة لنشاط الزراعة وصيد

وأظهرت البيانات الصادرة عن مركز الإحصاء والمعلومات أن التراجع في الناتج المحلي بالأسعار الجارية جاء بشكل رئيسي نتيجة انخفاض القيمة المضافة للأنشطة النفطية بنسبة ١١,٧٪ خلال الربع الأول من العام الجاري، لتبلغ نحو ٣,٢٣ مليار ريال عُُماني، مقارنة بـ ٣,٦٦ مليار ريال عُُماني في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٥. وتراجع نشاط النفط الخام بنسبة ١٢,٦٪، فيما انخفض نشاط الغاز الطبيعي بنسبة ٨,٩٪ خلال الفترة نفسها، في حين سجل إجمالي الأنشطة غير



الاقتصادي في السلطنة خلال الربع الأول من ٢٠٢٦، رغم تراجع قيمة الناتج بالأسعار الجارية، مع بروز مساهمة الأنشطة غير النفطية في دعم النمو وتعزيز تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني. وسجّل الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان بالأسعار الجارية نحو ١٠,٣ مليار ريال عُُماني بنهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٦، منخفضًا بنسبة ٢,٠٪ مقارنة بنحو ١٠,٥ مليار ريال عُُماني في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، وفق بيانات النشرة الإحصائية الشهرية لعام ٢٠٢٦.

النشاط النفطي عند استبعاد تأثير تغيرات الأسعار. وشهدت الأنشطة الخدمية نموًا بنسبة ٢٣,٧٪ بالأسعار الثابتة، مع ارتفاع الأنشطة المالية والتأمين بنسبة ٩,٦٪، والاتصالات والمعلومات بنسبة ٨,٣٪، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية والإدارية وخدمات الدعم بنسبة ٥,٧٪. كما ارتفع نشاط الزراعة بنسبة ١٢,١٪، وصيد الأسماك بنسبة ٠,٩٪، بينما سجلت إمدادات الكهرباء والمياه وأنشطة الصرف الصحي نموًا بنسبة ٨٪. وتشير هذه المؤشرات إلى استمرار توسع النشاط

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نحو ٩,٧ مليار ريال عُُماني في الربع الأول من عام ٢٠٢٦، مسجلًا نموًا بنسبة ٢,٦٪ مقارنة بـ ٩,٤٤ مليار ريال عُُماني في الربع المجائل من عام ٢٠٢٥. وسجلت الأنشطة النفطية بالأسعار الثابتة نموًا بنسبة ٤,٦٪، فيما ارتفعت الأنشطة غير النفطية بنسبة ٢,٤٪، بما يعكس استمرار نمو القطاعات الاقتصادية خارج النفط إلى جانب تحسن أداء

الرؤية - سارة العبرية

اتفاقية تعاون لإطلاق منصة مؤسسية لدعم التخطيط الاستراتيجي بالذكاء الاصطناعي



بأعمال الرئيس التنفيذي لشركة “أوتك” أن هذه الشراكة تمثل امتدادًا للالتزام الشركة بدعم الابتكار وتمكين الشركات التقنية الناشئة من تحويل أفكارها وحلولها إلى تطبيقات مؤسسية تحقق أثرًا ملموسًا، مؤكدًا أن بناء اقتصاد رقمي تنافسي يتطلب إيجاد بيئة متكاملة تجمع بين الابتكار المحلي والخبرة التقنية والاحتياجات الفعلية للمؤسسات. وأكد أن الشركة تواصل العمل على ربط المبتكرين والشركات الناشئة بالفرص المؤسسية، وتوفير القدرات التي تساعدهم على تطوير حلول قابلة للتوسع في السوق العُماني وخارجه، موضحًا أن الشركة تواصل الاستثمار في تبني الحلول التقنية المتقدمة التي تعزز كفاءة

مسقط - العُمانية

وقّعت شركة “أوتك” الذراع التقني لشركة “عمانتل” اتفاقية تعاون مع شركة “ريمدي” لإطلاق منصة مؤسسية متقدمة لدعم التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء المؤسسي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. ويأتي هذا التعاون في إطار التزام الشركة بتبني تقنيات المستقبل وتعزيز منظومة الابتكار الوطني التقني ودعم المحتوى المحلي والشركات الناشئة لتطوير ابتكاراتها إلى حلول مؤسسية تفتح آفاقًا واسعة لتقنيات وحلول مستقبلية تخدم احتياجات مؤسسات الأعمال المختلفة في سلطنة عُمان، وإتاحة فرص جديدة لنمو الاقتصاد الرقمي.

وستعمل “أوتك” من خلال هذا التعاون على تطوير وتطبيق منصة “رايز ثالثت” ضمن منظومتها المؤسسية، للاستفادة من إمكانياتها المتقدمة في إدارة الأداء المؤسسي والكوادر البشرية، بدءًا من مواءمة الأهداف الاستراتيجية وربطها بمختلف المستويات التنظيمية، مرورًا بإدارة المواهب وتجربة الموظف المتمثلة في إدارة إطار الكفاءات، والتوظيف، والتعلم والتطوير، وإدارة الأداء، والمسارات الوظيفية، وصولًا إلى تحليلات الكوادر البشرية المدعومة بالذكاء الاصطناعي والخدمات الذاتية الرقمية. وأوضح المهندس مقبول بن سالم الوهبي القائم

افتتاح «منتدى الاستثمار الاجتماعي والتنمية المستدامة» بظفار.. 30 أغسطس



المنتدى الضوء على عدد من التجارب والنماذج الوطنية الناجحة، وبحث الآليات التي يمكن من خلالها توجيه الموارد والتمويل نحو مشاريع ومبادرات تجمع بين العائد المالي والأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وأهداف التنمية المستدامة. وناقش المنتدى ٤ محاور استراتيجية رئيسة، تتمثل في التمكين والتكامل، والشركات والتحفيز، وبناء القدرات والمعرفة، والتمويل المبتكر، حيث يركز محور التمكين والتكامل على تطوير بيئة داعمة وممكنة للاستثمار الاجتماعي وتعزيز حضوره ضمن المنظومة الاستثمارية والتنموية، فيما يبحث محور الشركات والتحفيز سبل بناء شركات تربط المستثمرين الاجتماعيين بالمشاريع والمبادرات ذات الأثر. أما محور بناء القدرات والمعرفة فيركز على تطوير المعرفة والخبرات وقواعد البيانات

صلالة - الرؤية

تُنظّم غرفة تجارة وصناعة عُمان ممثلةً في مركز الاستثمار الاجتماعي منتدى “الاستثمار الاجتماعي والتنمية المستدامة ٢٠٢٦”، خلال يومي ٣٠ و٣١ أغسطس الجاري في محافظة ظفار، تحت رعاية صاحب السمو السيد مروان بن تركي آل سعيد محافظ ظفار، وبمشاركة نخبة من المسؤولين وصُنّاع القرار وممثلي القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمستثمرين ورواد الأعمال والمهتمين بمجالات الاستثمار الاجتماعي والتنمية المستدامة.

ويشكل المنتدى منصة وطنية للحوار والتكامل وبناء الشراكات، يستهدف ترسيخ مفهوم الاستثمار الاجتماعي باعتباره مسارًا استثماريًا وتنمويًا مستدامًا، قادرًا على تحويل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية إلى فرص ومبادرات استثمارية قابلة للتنفيذ والنمو والقياس، بما يحقق أثرًا تنمويًا متعاظمًا، ويؤسس في الوقت ذاته لنماذج تتمتع بالاستدامة المالية. ويركز المنتدى على الانتقال بالاستثمار الاجتماعي من مفهوم المبادرات قصيرة الأجل إلى نماذج استثمارية مستدامة ومتعاظمة الأثر، من خلال الجمع بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمستثمرين ومؤسسات المجتمع المدني ورواد الأعمال الاجتماعيين، وتوفير مساحة مشتركة لتبادل الخبرات وبناء الشراكات والخروج بمبادرات عملية قابلة للتنفيذ والقياس. كما يسلط

«ملتقى التين والزيتون» يوصي بوضع استراتيجيّة متكاملة لحفظ الموروث الزراعي



وحمايتها والاستفادة منها في التعليم والبحث والسياحة المعرفية، وجمع ودراسة وترجمة كتابات الرحالة والمستكشفين الغربيين عن الجبل الأخضر وإثارتها في إصدار علمي وأرشيف رقمي متخصص، إضافة إلى توثيق التراث الوقفي ودراسة أدواره الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية. ودعا الملتقى إلى إعداد خريطة متكاملة للمسارات التاريخية والثقافية والطبيعية والجيولوجية تربط القرى القديمة والمعالم والأفلاج والمواقع الزراعية والجيولوجية، وتحويلها إلى مسارات معرفية وسياحية، مع المحافظة على الهوية المعمارية والبصرية للجبل الأخضر وإشراك الأهالي في حفظ التراث ونقله. وأكد المشاركون أهمية استدامة ملتقى التين والزيتون وجعله مشروعًا علميًا وثقافيًا دوريًا يتابع ما تحقق من توصياته، ويفتح مجالات جديدة لدراسة الجبل الأخضر وتوثيق ذاكرته وتراثه.

والزراعي وتنوعه الجيولوجي والأحفوري، إلى جانب ما كتبه الرحالة والمستكشفون عنه. وشملت التوصيات حصر المواقع والمباني والمعالم التراثية وتصنيفها وتوثيقها، وإعداد قاعدة بيانات جغرافية لها، وتحديد أولويات الحماية والترميم وإعادة الاستخدام الثقافي للمواقع المناسبة، إلى جانب توثيق التراث الثقافي غير المادي، بما يشمل الروايات الشفهية والعادات والتقاليد والمصطلحات واللهجات والمعارف المحلية والحرف والممارسات الاجتماعية. وفي الجانب الزراعي، دعا الملتقى إلى تعزيز مكانة الجبل الأخضر بوصفه سلة غذائية متميزة، وإعداد استراتيجية زراعية متكاملة تحفظ موروثه الزراعي، وتدعم استدامة منتجاته وموارده المائية، وترفع القيمة المضافة للمنتجات المحلية، وتجمع بين المعرفة الزراعية المتوارثة والتقنيات الحديثة. كما أوصى بالعناية بالتنوع الجيولوجي والأحفوري وحصر مواقعه وتوثيقها

الرؤية - ناصر العبري

أوصى ملتقى التين والزيتون الأول بولاية الجبل الأخضر، بإنشاء متحف للجبل الأخضر للتراث والذاكرة، وإطلاق مشروع “ذاكرة الجبل الأخضر”، وإعداد موسوعة علمية شاملة، إلى جانب وضع استراتيجية زراعية متكاملة تحفظ الموروث الزراعي وتدعم استدامة المنتجات والموارد المائية وترفع القيمة المضافة للمنتجات المحلية. واختتم الملتقى أعماله، بتنظيم من محافظة الداخلية بالشراكة مع مركز “ذاكرة عُمان” على مدى يومين ضمن فعاليات مهرجان الجبل الأخضر ٢٠٢٦. وشهد الملتقى تقديم ٢٥ ورقة بحثية بمشاركة ٢٤ باحثًا تناولت الجبل الأخضر من جوانبه التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والزراعية والطبيعية. وتضمنت التوصيات إنشاء متحف متكامل يحفظ ويعرض التراث التاريخي والاجتماعي والوثائقي والعمراني والزراعي والطبيعي والجيولوجي للجبل الأخضر، وإطلاق مشروع “ذاكرة الجبل الأخضر” لجمع الوثائق والمخطوطات والصور والمقتنيات والتسجيلات والروايات الشفهية ورفقتها، وبناء أرشيف رقمي موحد يتيح مادته للباحثين والأجيال القادمة.

كما أوصى المشاركون بإعداد موسوعة علمية شاملة تتناول تاريخ الجبل الأخضر وأعلامه وقراه وأوقافه ولهجاته وعاداته وعمارته وأفلاجه وحرفه وموارده الطبيعية وتراثه

50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في معرض «تمكين وسمو 2»



بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وبرامج تنمية المحافظات. وأوضح سعادته أن الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر على دعم نمو المشروعات القائمة، وإنما يمتد إلى تهئية جيل من رواد الأعمال القادرين على الابتكار وخلق القيمة وإيجاد فرص العمل، مؤكدًا أهمية تكامل الجهود بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة والمؤسسات الداعمة، بما يعزز قدرة القطاع على النمو والاستدامة، ويبين بيئة أكثر تنافسية أمام أصحاب وصاحب الأعمال للانتقال ومشروعاتهم إلى مراحل أوسع من التطور والتوسع. وقال الشيخ أحمد بن عامر المصلحي رئيس لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرفة: “يأتي المعرض امتدادًا لما حققته النسخة الأولى من نجاح، وتجسّدًا لحرص الغرفة على مواصلة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز حضورها وإسهامها في المشهد الاقتصادي بالمحافظات، وفتح آفاق أوسع أمام أصحاب وصاحبات الأعمال وتعزيز قدرتها على التوسع والنمو”.

صلالة - الرؤية

انطلقت النسخة الثانية لفعاليات معرض «تمكين وسمو» والذي نظّمته غرفة تجارة وصناعة عُمان، ممثلة بلجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمقام في مشروع الغارف بمحافظة ظفار، وذلك تحت رعاية سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، وبحضور عدد من أصحاب السعادة وأعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان. ويُنظّم المعرض في إطار التوجهات الاستراتيجية للغرفة نحو توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي، والشراكة في تنمية المحافظات اقتصاديًا انسجامًا مع مستهدفات رؤية “عُمان ٢٠٤٠”. ويهدف المعرض إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطوير أعمالها وتوسيع نطاق حضورها في السوق، وتهئية بيئة استثمارية محفزة لريادة الأعمال. ويشهد المعرض مشاركة أكثر من ٥٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة لمختلف الأنشطة كالطعور والبخور، والأزياء والمنسوجات العصرية والتقليدية، بالإضافة إلى الضيافة العمانية والأغذية، والحرف والصناعات التقليدية الأصلية، وتستمر فعالياته حتى الثلاثين من أغسطس الجاري. وأكد سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان أن المعرض يعكس توجه الغرفة نحو تعزيز الحراك الاقتصادي في المحافظات، وإبراز ما تخرّج به من طاقات وقدرات ريادية وإمكانات إنتاجية، مشيرًا إلى أن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل أحد المسارات المهمة لتعزيز التنوع الاقتصادي، ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي،

البنك الوطني العُماني ينفذ أولى ورش برنامج دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مسقط - الرؤية

نظّم البنك الوطني العُماني وبالتعاون مع “شراكة” أولى ورش عمل برنامج دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مسقط، بمشاركة مجموعة من رواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار التزامه المستمر بدعم نمو هذا القطاع وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية للسلطنة.

ويهدف برنامج دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنك الوطني العُماني إلى تزويد أصحاب المؤسسات بالمعارف العملية والرؤى والأدوات التي تساعدهم على تطوير أعمالهم، والتعامل مع تحديات النمو، وبناء مشاريع أكثر استدامة.



العلاقات. ومن خلال برنامج دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أطلقناه بالتعاون مع شراكة، نسعى إلى توفير دعم عملي لأصحاب الأعمال يساعدهم على الانتقال بأعمالهم إلى مراحل جديدة من النمو.”

ومن خلال هذا البرنامج، يواصل البنك الوطني العُماني تعزيز دعمه لرواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء السلطنة، عبر توفير فرص للتعليم والتطوير إلى جانب حلوله المصرفية.

وينسجم البرنامج مع الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز ريادة الأعمال، وزيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، ودعم بناء قطاع خاص تنافسي ومستدام بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

وتضمنت الورشة جلسات تفاعلية مع مجموعة من الخبراء، تناولت عدداً من المحاور الأساسية لنمو الأعمال، من بينها التخطيط المالي والإستراتيجي، وإدارة الأعمال، واستكشاف فرص التوسع المستدام. وأتاحت الورشة للمشاركين فرصة تبادل الخبرات ومناقشة التحديات المشتركة وبناء علاقات مهنية تسهم في دعم مسيرة نمو أعمالهم.

وقال محمد بن عبدالله الذهب، مساعد المدير العام ورئيس الشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنك الوطني العُماني: “تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية للسلطنة، ولا يقتصر نجاحها على الحصول على الحلول التمويلية، بل يتطلب أيضاً المعرفة والخبرة وبناء شبكة قوية من

تعيين ناصر الشرجي رئيساً تنفيذياً جديداً لـ«الطيران العُماني»

مسقط - الرؤية

أعلن الطيران العُماني تعيين ناصر بن أحمد الشرجي رئيساً تنفيذياً للشركة، وذلك ابتداءً من ١ سبتمبر ٢٠٢٦، إذ يمتلك خبرة تنفيذية ممتدة لأكثر من ٢٥ عاماً شملت العمليات، والتحول المؤسسي، والطيران إضافة إلى الخدمات العامة، واللوجستيات، والنفط والغاز، بالإضافة إلى توليه مناصب قيادية في مؤسسات بارزة مثل مجموعة أسيا، OQ، وشركة نماء لخدمات المياه.

وأسهّم الشرجي في قيادة وتنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى على المستوى الوطني، وقبل توليه مسؤولياته الحالية شغل ناصر الشرجي مؤخراً منصب الرئيس التنفيذي للشركة العمانية للنقل الجوي Transom، والرئيس التنفيذي لمطارات عمان بالإنابة. وبالإضافة إلى خبرته المهنية الواسعة، يحمل الشرجي شهادة ماجستير إدارة الأعمال، كما شغل عضوية مجلس الإدارة ورئاسة عدد من اللجان في قطاعات متعددة.

وأشار رئيس مجلس إدارة الطيران العُماني، معالي المهندس سعيد المعولي، وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات إلى أن هذه الخبرات العملية التي يمتلكها ناصر الشرجي إلى جانب خبرته في قطاع الطيران والسجل الحافل الذي يمتلكه في قيادة الشركات خلال مرحلة التحول المؤسسي وتطوير الاستراتيجية، تؤهله لقيادة الطيران العُماني خلال المرحلة القادمة، مضيفاً: “إننا على



ناصر بن أحمد الشرجي

ثقة تامة بقدرته على توجيه الشركة لتحقيق النجاح المستدام على المدى الطويل وتعزيز مكانة الطيران العُماني كنقل وطني لسلطنة عُمان.”

كما أعرب معالي الوزير عن شكره لـ كون كورفاتييس على قيادته للطيران العُماني خلال المرحلة الحاسمة في مسيرة التحول الاستراتيجي التي شهدتها الشركة منذ عام ٢٠٢٤، مشيداً بإسهاماته في تحقيق الشركة تقدماً ملموساً نحو الاستدامة المالية، ورفع كفاءة العمليات التشغيلية، والارتقاء بالأداء المؤسسي، وترسيخ مكانتها في قطاع يشهد تنافسية عالية.

سيواصل كون تقديم الدعم للطيران العُماني بصفته مستشاراً للرئيس التنفيذي لضمان استمرارية العمل وتقديم التوجيه اللازم خلال المرحلة المقبلة.

مسقط - الرؤية

وقّعت شركة صحار ألمنيوم والشركة العُمانية الهندية للسجاد “أوميفكو” وجمعية الرحمة لرعاية الأمومة والطفولة، اتفاقية لدعم تمويل إنشاء المبنى الاستثماري لمبادرة “الخير وافي” التابعة للجمعية، في خطوة تعكس تنامي دور القطاع الخاص في بناء شركات تنمية ذات أثر مستدام.

جاء ذلك في حفل أقيم تحت رعاية سعادة الشيخ راشد بن أحمد الشامسي، وكيل وزارة التنمية الاجتماعية لشؤون الأسرة وتنمية المجتمع وبحضور عدد من المسؤولين. وقع الاتفاقية عن جمعية الرحمة المكرمة سناء بنت عبد الرحمن الخنجرية، رئيسة مجلس إدارة الجمعية، فيما وقعها عن شركة صحار ألمنيوم أحمد بن محمد الخروصي، مدير عام الموارد البشرية وشؤون الشركة، ووقعها عن شركة أوميفكو سعيد بن سالم السالمي، مدير عام الموارد البشرية وثقافة العمل. وتهدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء مبنى تجاري استثماري لدعم مبادرة “الخير وافي” ويعود ريعه بالكامل للجمعية، بما يوفر مورداً مالياً مستداماً يدعم برامج كفاءة الأيتام والبرامج التعليمية والتأهيلية والاجتماعية، ويعزز قدرة الجمعية على التخطيط لخدماتها بعيداً عن الاعتماد على التبرعات. وسيتم إنشاء المبنى على مساحة تبلغ ٥٤٩٢ ويتكون

«صحار ألمنيوم» و«أوميفكو» تموّلان إنشاء مبنى استثماري لـ«جمعية الرحمة»



مساهماتنا مفهوم الدعم المباشر إلى إيجاد شركات قادرة على إحداث أثر مستدام. ومن هذا المنطلق، يأتي دعمنا لمشروع المبنى الاستثماري لجمعية الرحمة بوصفه نموذجاً للاستثمار الاجتماعي الذي يجمع بين البعد التنموي والاستدامة المالية، ويوفر مورداً متجدداً يُسهم في دعم برامج رعاية الأيتام.”

وأوضح سعيد بن سالم السالمي، مدير عام الموارد البشرية وثقافة العمل بأوميفكو، “يأتي توقيع هذه الاتفاقية ضمن مبادرات أوميفكو في استراتيجيات الاستثمار المجتمعي لقطاع تعزيز جودة الحياة، وسعداء أن نشترك مع جمعية الرحمة وشركة صحار ألمنيوم في هذا المشروع النوعي المستدام والذي تعود مخصصاته إلى شريحة مستفيدين ذات أهمية بالغة في المجتمع ويقدم قاعدة دعم متنوعة لها.”

المخصصة لخدمة المجتمع. وأكدت المكرمة سناء بنت عبد الرحمن الخنجرية، رئيسة مجلس إدارة جمعية الرحمة لرعاية الأمومة والطفولة، أن دعم هذه الشركات يمثل محطة مهمة في مسيرة مبادرة (الخير وافي). وقالت: “نفخر بشراكتنا مع صحار ألمنيوم والشركة العُمانية الهندية للسجاد (أوميفكو)، ونثمن للشركتين مساهمتهما في هذا المشروع، والتي تعكس إدراكاً لأهمية بناء شركات استراتيجية مع مؤسسات المجتمع المدني، وتوجيه المسؤولية الاجتماعية نحو مشاريع تحقق أثراً مستداماً.”

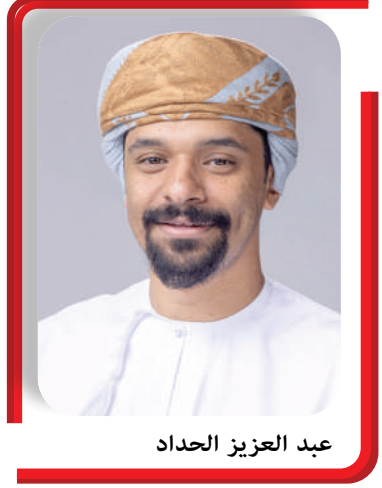
من جانبه، قال المهندس سعيد بن محمد المسعودي، الرئيس التنفيذي لشركة صحار ألمنيوم: “ننظر إلى المسؤولية الاجتماعية باعتبارها جزءاً من مسؤوليتنا تجاه المجتمع، ونسعى إلى أن تتجاوز

المبنى من ٦ طوابق تتضمن وحدات تجارية ووحدات سكنية ومكاتب. ويستهدف المشروع خدمة أكثر من ١١٠٠ يتيم من مختلف محافظات سلطنة عُمان، من خلال توفير مورد مالي يسهم في استدامة برامج الرعاية، والقدرة على الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للفئات المستفيدة، الأمر الذي يعكس حجم الأثر المتوقع للمشروع.

ويأتي مشروع المبنى الاستثماري ضمن توجه الجمعية نحو تطوير نموذج مستدام لتمويل برامج رعاية الأيتام وتعزيز قدرتها المالية واستدامتها. ومن جانب آخر يجسد المشروع تحولاً في مفهوم المسؤولية الاجتماعية من الدعم الآتي إلى الاستثمار المستدام، من خلال توجيه المساهمات نحو مشاريع استثمارية قادرة على توليد قيمة مستمرة، بما يعزز كفاءة واستدامة الموارد

تعيين أول عُماني لقيادة «طلبات مارت» بالسلطنة

مسقط - الرؤية



عبد العزيز الحداد

عيّنت طليات- تطبيق الاحتياجات اليومية الرائد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- عبد العزيز الحداد مديراً عاماً لـ”طلبات مارت” في سلطنة عُمان، ليكون بذلك أول عُماني يتولى قيادة أعمال الشركة في مجال توصيل منتجات البقالة والتجزئة في عُمان. ويُمثل هذا التعيين خطوة جديدة في التزام طليات بتمكين الكفاءات العمانية وتطوير مسارات مهنية تتيح للقيادات الوطنية تولي أدوار إستراتيجية في القطاع الخاص، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ في تنمية المواهب الوطنية وتعزيز حضورها في مواقع صنع القرار داخل القطاع الخاص.

وقال عبد العزيز الحداد، المدير العام لـ”طلبات مارت” في عُمان: “بدأت رحلتي مع طليات منذ مراحلها التأسيسية الأولى، ومنذ البداية أمنت بالرؤية التي نسعى إلى تحقيقها، والتي تمثلت في بناء شركة تعزز تراثنا المجتمعات وتمكن الأعمال المحلية من النمو والازدهار. اليوم، مع تولي مسؤولية قيادة طليات مارت في سلطنة عُمان، أرى أن مهمتي تتمثل في مواصلة البناء على هذه الأسس وترسيخ ما تحقق من إنجازات حتى الآن. وسينصبّ تركيزي على تطوير مفهوم التجارة السريعة بما يواكب تطلعات هذا السوق، والارتقاء بتجربة العملاء إلى مستويات أعلى من الجودة والتميز والاستثمار في الكفاءات الوطنية وتوسيع نطاق القيمة المقدّمة لشركائنا، إلى جانب بناء



والحد من تراكمها على مكونات نظام الوقود؛ مثل: صمامات السحب وبخاخات الوقود؛ بما يسهم في الحفاظ على نظافة المحرك وكفاءته واستمرار أدائه بأفضل صورة. وقد أظهرت الاختبارات المعتمدة وفقاً لمعايير المجال، إلى جانب اختبارات شل الخاصة، فعالية المنتج في تنظيف المحرك واستعادة أدائه، مع الإشارة إلى أن النتائج قد تختلف باختلاف نوع المركبة وعمرها وحالتها وأسلوب القيادة. كما يعد Shell V-Power الوقود الوحيد المستخدم والموثوق والموصى به من قبل شركة فراري.

ومن جانبه، أوضح محمد العريمي: “وفر البرنامج لنا فرصة فريدة للتعرف على التقنيات المتطورة والتعاون الفني الوثيق خلف نجاح Shell V-Power، كما أظهرت لنا زيارة مختبر شل على الحلبة ومعايشة أجواء سباق نهاية الأسبوع حجم الخبرات والاهتمام بأدق التفاصيل التي تسهم في تحقيق الأداء الاستثنائي على الحلبة.”

وتتمحورت التجربة في صميمها حول وقود Shell V-Powers، والمصمّم بتقنية متطورة تساعد على تنظيف ما يصل إلى ٧١٠٠ من الأجزاء الحيوية للمحرك؛ من خلال إزالة الترسبات التي تؤثر في الأداء

سلطنة عُمان أبرز تفاصيل التجربة العالمية بنظرة محلية، إذ أسهمت تغطيتهما في التعريف بعالم Shell V-Power وما يرتبط به من أداء استثنائي وتقنيات متطورة. وقالت إنعام الرويفية: “قدّم برنامج مسابقات Shell V-Power تجربة تفاعلية حافلة بالتشويق مكنت المشاركين من التعرف على مستويات الأداء العالية والدقة المتناهية التي تميز العلامة التجارية. وكان من الرائع مشاركة أبرز لحظات هذه التجربة الممتعة من بودابست مع الجمهور في عُمان، وتعريفهم عن قرب بعالم Shell V-Power وما يميزه من أداء وتقنيات متقدمة.

مسقط - الرؤية

شاركت شركة شل العُمانية للتسويق “شل عُمان” في برنامج شل العالمي مسابقات Shell V-Power الذي أقيم في العاصمة المجرية بودابست، خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ يوليو ٢٠٢٦، حيث جمع الحدث مجموعة من المشاركين وصنّاع المحتوى من مختلف الأسواق العالمية حول العالم ليستمتعوا بتجربة استثنائية أتاحت لهم استكشاف أسرار الأداء العالي والدقة المتناهية والخبرة التقنية وراء وقود Shell V-Power، إلى جانب التعرف على الشركة الممتدة بين شل وفريق سباقات الفورمولا ١ Scuderia Ferrari HP.

وقدم البرنامج للمشاركين مجموعة من الأنشطة التفاعلية والتجارب الحية على حلبة السباق، التي أتاحت لهم فرصة تجربة عالم “عيش القوة” Shell V-Power وما يسجدهم من شعور غامر بالإثارة والتشويق والأداء العالي، كما شملت التجربة حضور حفل الافتتاح والمشاركة في فعاليات مسابقات Shell V-Power، إلى جانب جولات في منطقة فرق الفورمولا ١ ومرآب فيراري ومختبر شل على الحلبة، بالتزامن مع التجارب التأهيلية وسباق نهاية الأسبوع. وشهدت مشاركة شل عُمان حضور صانع المحتوى العُماني محمد العريمي والإعلامية إنعام الرويفية، اللذين نقلتا لمتابعيهما في

قدرات تمكّن الأعمال المحلية من تسريع وتيرة نموها وتعزيز تنافسيتها.”

من جانبه، أوضح ستيفان بيرتون، المدير العام لطلبات عُمان: “لطالما مثلت عُمان سوقاً واعداً بإمكانات كبيرة، ونؤمن بأن الكفاءات الوطنية ستؤدي دوراً محورياً في رسم ملامح مستقبلها. ويعكس تعيين عبد العزيز ثقتنا الراسخة بالقيادات العمانية والكفاءات المتميزة التي نواصل تطويرها وتنميتها ضمن طليات.”

وبدأت مسيرة عبد العزيز مع طليات كمندوب، قبل أن ينتقل في عام ٢٠١٩ إلى منصب تنفيذي في قسم المبيعات، حيث أسهم بدور محوري في إطلاق قطاع “التاجر المحلية” التابع للشركة في سلطنة عُمان.

ارتفاع الصفقات المنفذة 2.2% لأكثر من 42 ألفاً

252.1 مليون ريال تداولت بورصة مسقط في أسبوع.. والمستثمرون يترقبون توزيع الأرباح

مسقط- العُمانية

ارتفعت قيمة التداول ببورصة مسقط الأسبوع الماضي إلى ٢٥٢,١ مليون ريال عُُماني مقابل نحو ٢٤٦,١ مليون ريال عُُماني في الأسبوع الذي سبقه مسجلة نموًا بنسبة ٢,٤ بالمائة؛ مستفيدة من إقبال المستثمرين على تنويع محافظهم الاستثمارية في الوقت الذي ينتظرون فيه قيام عدد من الشركات بتوزيع أرباح على مساهميها خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

وشهدت بورصة مسقط الأسبوع الماضي عددًا من المكاسب مع ارتفاع الصفقات المنفذة بنسبة ٢,٢ بالمائة متجاوزة ٤٢ ألف صفقة، وصعدت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بالبورصة إلى ٣٨ ملياراً و ٣٣٠ مليون ريال عُُماني مسجلة مكاسب أسبوعية ١٤٠,٣ مليون ريال عُُماني.

وارتفع المؤشر الرئيس ١٤ نقطة وأغلق على ٧٥٢٢ نقطة، وسجلت المؤشرات القطاعية مكاسب متفاوتة، وحقق مؤشر القطاع المالي أعلى المكاسب مرتفعًا ٩٢ نقطة وأغلق على ١٣٢٤٨ نقطة مستفيدًا من ارتفاع أسهم البنوك وعدد من الشركات الاستثمارية، وارتفع مؤشر قطاع الخدمات ٨ نقاط مدفوعًا بارتفاع أسهم أوكيو لشبكات الغاز، والجزيرة للخدمات، وأوكيو للاستكشاف والإنتاج، وأبراج لخدمات الطاقة والعديد من الشركات الأخرى، وارتفع المؤشر الشرعي ٣ نقاط.

في حين سجل مؤشر الصناعة تراجعًا بأكثر من ١٠٠ نقطة متأثرًا بتراجع أسهم العديد من الشركات الصناعية مثل مطاحن صلالة، وجلفار للهندسة والمقاولات، والأنوار لبلاط السيراميك، والمها للسيراميك، وأوكيو للصناعات الأساسية،

وفولتامب للطاقة.

واستهدف المستثمرون في تداولات الأسبوع الماضي للعديد من الشركات القيادية، وسجل سهم أوكيو للصناعات الأساسية تداولات بقيمة ٤٧,٥ مليون ريال عُُماني مستحوذًا على نحو ١٩ بالمائة من إجمالي قيمة التداول، وأعلنت الشركة خلال الأيام الماضية أنها تعتزم توزيع أرباح نقدية مرتبطة بالأداء تقدر بـ ٢,٦ بيسة للسهم الواحد استنادًا إلى الأداء المالي الاستثنائي الذي حققته في النصف الأول من العام الجاري، وقالت الشركة إن هذه التوزيعات ستضاف إلى التوزيعات الأساسية التي أعلنت عنها الشركة في نشرة الإصدار والبالغة ٥,٢ بيسة للسهم الواحد ليبلغ إجمالي التوزيعات ٧,٨ بيسة للسهم الواحد.

وشهد سهم بنك مسقط الأسبوع الماضي تداولات بقيمة ٤٥,٨ مليون ريال عُُماني تمثل ١٨,١

بالمائة من إجمالي قيمة التداول، وحظي سهم بنك صحار الدولي باهتمام المستثمرين ليشهد تداولات بقيمة ٤٠,٦ مليون ريال عُُماني تمثل ١٦,١ بالمائة من إجمالي قيمة التداول. واستحوذ سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج على ١٤,٤ بالمائة من إجمالي قيمة التداول بعد أن شهد تداولات بقيمة ٣٦,٤ مليون ريال عُُماني، وصعد بنهاية التداولات الأسبوعية إلى ٤٨١ بيسة مرتفعًا ١١ بيسة خلال الأسبوع وصعدت القيمة السوقية للشركة إلى ٣ مليارات و ٨٤٨ مليون ريال عُُماني مسجلة مكاسب أسبوعية بـ ٨ مليون ريال عُُماني، ومن المتوقع أن تقوم الشركة خلال العام الجاري بتوزيع أرباح نقدية على مساهميها بمقدار ١٦,٢٦ بيسة للسهم الواحد سيتم دفعها على مرحلتين الأولى في سبتمبر للمساهمين المسجلين في ٣١ أغسطس الجاري

والثانية في نوفمبر للمساهمين المسجلين في ٢٥ نوفمبر.

وحلت أوكيو لشبكات الغاز في المرتبة الخامسة ضمن الشركات الأكثر تداولًا من حيث قيمة التداول بعد أن شهدت تداولات بقيمة ٢٨,٤ مليون ريال عُُماني تمثل ١١,٢ بالمائة من إجمالي قيمة التداول، فيما جاءت عمانتل في المرتبة السادسة بتداولات بلغت ١٧,٣ مليون ريال عُُماني وأغلق سعر السهم على ريال و ٣٩٨ بيسة. وارتفعت الأسبوع الماضي أسعار ٣٩ ورقة مالية مقابل ٤٠ ورقة مالية تراجع أسعارها ١٧ ورقة مقابل ٤٠ ورقة مالية تراجعت السابقة، وسجلت مالية استقرت على مستوياتها السابقة، وسجلت على ٤٠١ بيسة، وتراجع سهم جلفار للهندسة والمكاسب مرتفعة بنسبة ١٣,٧ بالمائة وأغلقت على ٩٩ بيسة، وارتفع سهم الدولية للاستثمارات المالية بنسبة ١١,٥ بالمائة وأغلق على ٣٣٩ بيسة،

«نماء لخدمات المياه» تطلق نموذجًا تشغيليًا مبتكرًا لإدارة الموارد وضمان الاستدامة



م. أحمد بن راشد الخيمي

والحوكمة بشركة نماء لخدمات المياه، إن مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة تمثل أحد أهم الممكّنات الاستراتيجية لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد ورفع جاهزية قطاع المياه لمواجهة التحديات البيئية والمناخية المتسارعة، في ظل عالم يشهد تغيرات متلاحقة تتطلب نماذج تشغيل أكثر كفاءة ومرنة واستباقية. وأكدت أن تبني هذه المبادئ يسهم في تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتقليل الأثر البيئي ودعم تطوير مشروعات ومبادرات مستدامة تركز على الابتكار والتحول الرقمي، إلى جانب بناء منظومة تشغيلية أكثر قدرة على التكيف مع التحديات المستقبلية، وبيئة عمل عادلة تضمن تكافؤ الفرص وتمكين الكفاءات الوطنية، إضافة إلى دعم المبادرات المجتمعية وتعزيز التنمية المحلية.

وأوضحت أن الشركة تواصل ترسيخ مكانتها للتحول نحو إدارة أكثر استدامة وابتكارًا للموارد المائية عبر منظومة متكاملة تجمع بين التقنية والحوكمة والتميز التشغيلي والاستدامة.

يمثل جزءًا أساسيًا من توجه الشركة نحو بناء منظومة تشغيلية أكثر كفاءة تعتمد على الحلول التقنية منخفضة الانبعاثات، بما يدعم مستهدفات الحياد الصفري ويعزز الإدارة المستدامة للموارد ويخفض الأثر البيئي على المدى الطويل.

وأشار إلى أن الحصاد الأخضر يمثل أحد المسارات الداعمة لرؤية الشركة في بناء منظومة مائية أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات المناخية، من خلال تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية وتقليل التأثيرات المرتبطة بالتقلبات البيئية والمناخية.

وقال إن الشركة تخدم الشركة أكثر من ٤ ملايين مستفيد عبر منظومة تشغيلية تغطي مختلف محافظات سلطنة عُمان، فيما تجاوزت القيمة المحلية المضافة خلال العام الماضي أكثر من ١٠٠ مليون ريال عُُماني، بما يعكس دورها في دعم الاقتصاد الوطني وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز المحتوى المحلي.

من جانبها، قالت المهندسة ربا بنت علي العربة مديرة مشروع البيئة والمجتمع

القيمة المستدامة للمجتمع والاقتصاد والبيئة، بوصفها ممارسة يومية تنعكس آثارها على الحاضر وتمتد نتائجها إلى المستقبل والأجيال القادمة.

وأضاف أن الشركة تمضي في تطوير منظومة تشغيلية تعتمد على البيانات والذكاء الاصطناعي، وتوظف أحدث التقنيات في مختلف العمليات التشغيلية، ضمن رؤية تنظر إلى المياه باعتبارها استثمارًا طويل المدى في استقرار المستقبل.

وأوضح أن الشركة قامت بتطوير وإطلاق إطار الاستدامة المالية، الذي يعد من المبادرات المهمة في قطاع المياه، ويهدف إلى الاستفادة من أدوات التمويل المستدام، بما يشمل السندات الخضراء والزرقاء والاجتماعية، لتمويل المشروعات ذات الأثر البيئي والاجتماعي الإيجابي، بما يعزز قدرتها على الاستثمار في مشروعات تحقق قيمة اقتصادية وتنموية مستدامة.

وأكد أن التوسع في الحلول منخفضة الانبعاثات ومشروعات الطاقة المتجددة

مسقط- العُمانية

يبرز قطاع المياه بوصفه أهم القطاعات ارتباطًا بمرونة الاقتصادات واستقرار المدن واستدامة النمو ورفاهية المجتمعات، الأمر الذي يجعل من إدارة الموارد المائية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن المائي ودعم الاقتصادات الوطنية.

وتواصل نماء لخدمات المياه بناء نموذج تشغيلي جديد يعيد تشكيل العلاقة بين المياه والاستدامة والتقنية، من خلال تبني استراتيجية متقدمة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، والعمل على دمج هذه المبادئ في صلب العمليات التشغيلية

والقرارات المؤسسية، بما يقود التحول نحو منظومة أكثر كفاءة واستباقية واستدامة، ويواكب التوجهات العالمية في إدارة القطاعات الحيوية وربطها بالمناخ والاقتصاد والتنمية المستدامة.

وتتوافق استراتيجية الشركة مع معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، كما تبني خارطة طريق تمتد حتى عام ٢٠٢٧ تركز على تطوير الأطر والسياسات وتعزيز التكامل التشغيلي والتوسع في التحسين المستمر، وصولاً إلى رفع جاهزية الشركة للحصول على التصنيفات الدولية المعترف بها في مجالات الاستدامة والحوكمة.

وقال المهندس أحمد بن راشد الخيمي الرئيس التنفيذي لضمان وتميز الأعمال بشركة نماء لخدمات المياه، إن الشركة تسعى إلى دمج مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة في مختلف عملياتها وقراراتها الاستراتيجية، بما يعزز جاهزيتها المستقبلية ويدعم مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، موضحة أن هذه المبادئ تمثل منهجًا متكاملًا لإدارة الموارد وتنظيم

به، وكان الأثر الأكبر والدافع الأهم لاستمراري فيه هم طلبتي من ذوي الإعاقة البصرية الذين تشرفت سابقًا بتدريهم على هذه الصنعة، إلى جانب الدعم العائلي والحكومي الذي ساعدني على تجاوز كافة التحديات".

وأضافت أنها تستخدم في "حرفيات مجان" طبخًا خاصًا بها وتشكيلات حصرية بعبارات وطلاءات فريدة، حيث تستغرق صناعة المنتج الواحد نحو ١٠ أيام تمر بمراحل التصنيع والتجفيف، ثم الحرق، مع حرص دائم على إبراز الهوية العمانية من خلال نقوش الخنجر وخارطة سلطنة عمان ومفردات البيئة العمانية.

من جهته، ذكر يحيى بن محمد بن سلطان المسكري مؤسس مؤسسة المنوس الملكي للتحف والهدايا: "جاءت مشاركتي بهدف تعريف زوار الملتقى من داخل وخارج سلطنة عمان الصناعات المختلفة التي تقوم بصناعتها، وكذلك التعرف على أصحاب المهن التقليدية، بالإضافة إلى الترويج لصناعاتنا للجهات الحكومية والخاصة".

ولفت أمجد بن خليفة بن سليمان الشكيلي، صانع وحرفي فضيات ومصمم مدرب في مجال صناعة وتجميع الفضيات والتراخيص العمانية، ومؤسس العلامة التجارية "سوارتز"، إلى أنه يفخر بتأسيس علامة "سوارتز" كاسم محلي موثوق يجمع بين تقديم الخناجر والفضيات عالية الجودة، وبين صيانة وتجهير الصعي والأسلحة التقليدية، إضافة إلى دوره كمدرّب ينقل أسرار هذه الحرفة للأجيال القادمة عبر برامج تدريبية متخصصة.

أما فátية بنت سعيد بن حمد السعدي حرفية في نسج الورد فقالت: "اعتبر مشاركتي في المعارض والمقتنيات الحرفية من الإنجازات التي اعتز بها وافتخر بها بما أتاح لي الفرصة لعرض عملي والتعريف بالحرفة، مشيرة إلى أن الحرفة العُمانية ليست مجرد منتجات تراثية، بل هي جزء من هويتنا وتاريخنا، وإرث ينتقل من جيل إلى جيل، ليبقى حاضرًا ومتجددًا في المستقبل".

صلالة- الرؤية

اختتمت فعاليات ملتقى الحرف العمانية "هوية وامتناد" والتي نظمتها وزارة التراث والسياحة وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع بلدية ظفار، وذلك بولاية صلالة في محافظة ظفار، وبالتزامن مع موسم ظفار ٢٠٢٦، وبمشاركة ٤٠ من الحرفيين والمشاريع الحرفية وموردي مستلزمات وأدوات الحرف التقليدية.

وتضمنت فعاليات يوم الختام عددًا من الأنشطة والعروض المبتكرة التي عكست ثراء الحرف العمانية وتنوعها، وشملت عروضًا حية للحرفيين في صناعة المنتجات المختلفة، إلى جانب استعراض أساليب وطرق تطوير المنتجات الحرفية بما يتناسب مع متطلبات السوق، وتعزيز حضورها كمكتجات ذات طابع تراثي وهوية عُمانية أصيلة.

وشهد الملتقى تفاعلًا من الزوار مع الحرفيين والمشاريع المشاركة، والتعرف على الأدوات والخامات المستخدمة في الصناعات الحرفية، بما يسهم في التعرف بالموثوث الحرفي العُماني ودعم أصحاب المؤسسات والمشاريع الحرفية، وفتح آفاق جديدة لتسويق منتجاتهم وتعزيز استدامة هذه الحرف ونقلها إلى الأجيال القادمة.

وأكد عدد من المشاركين والزوار أن الملتقى شكّل منصة مهمة للتعريف بالحرف العمانية الأصيلة وإبراز مهارات الحرفيين وطرق تصنيع منتجاتهم الحرفية، بما يعزز حضور هذا الموروث الثقافي أمام الزوار، مشيرين إلى أن سلطنة عُمان تزرع بيارث غني من الحرف والصناعات التقليدية التي تمثل جانبًا أصيلًا من الهوية الثقافية العُمانية، وأسهمت في نقل الموروث الحرفي من جيل إلى آخر.

وقالت فátية بنت أحمد المحرزي: "بدأت علاقتي بحرفة الخزف كعمل تطوعي حتى تحولت إلى مشروع أفضّر

يتواجد في بحر العرب ومن أكثر الحيتان ندرةً وعزلةً في العالم

«الحوت الأحدب».. خطر الانقراض يتزايد وسط جهود وطنية ودولية لحمايته

الرؤية- سارة العربية

يُمثّل الحوت الأحدب في بحر العرب واحدا من أكثر مجموعات الحيتان ندرةً وعزلةً في العالم؛ إذ لا يتجاوز عدد أفرادها في المياه قبالة سواحل سلطنة عُمان نحو ٨٢ حوتًا وفق أحدث تقدير علمي منشور في عام ٢٠٢٦، مع نطاق إحصائي يتراوح بين ٦٠ و ١١١ حوتًا. ويصنّف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) هذه المجموعة ضمن الأنواع المهددة بالانقراض (Endangered)، فيما تُحدّر خطط الحماية الدولية من أنها تسير باتجاه خطر الانقراض إذا لم تُتخذ إجراءات عاجلة.

وتكمن خصوصية هذه الحيتان في سلوكها غير المعتاد مقارنة بمعظم مجموعات الحوت الأحدب حول العالم؛ فهي لا تقوم بالهجرة الموسمية الطويلة بين مناطق التغذية في المياه الباردة ومناطق التكاثر في المناطق المدارية، وإنما تعيش على مدار العام في بحر العرب. وتشير الدراسات الجينية إلى أنها مجموعة متميزة وراثيًا، وربما انفصلت عن مجموعات الحوت الأحدب الأخرى في المحيط الهندي قبل نحو ٧٠ ألف عام، ما يمنحها أهمية استثنائية من الناحيتين العلمية والتطويرية، كما تشير دراسة بشية منشورة في Frontiers in Marine Science عام ٢٠٢٦ إلى أن أفراد المجموعة يستخدمون نطاقًا جغرافيًا محدودًا نسبيًا على امتداد الساحل العُماني، مع تسجيل أول حركة طويلة المدى لأحد الحيتان



خصوصًا مع انخفاض أعدادها إلى عشرات الأفراد فقط.

لا تقتصر أهمية الحوت الأحدب على كونه نوعًا بحريًا مهددًا بالانقراض؛ بل يربط وجود الحيتان عمومًا بعمليات أساسية في النظم البحرية. وتشير جوانب أنشطة التنقيب عن النفط والغاز والتغير المناخي.

وتكشف الدراسات الميدانية عن حجم خطورة مُعدّات الصيد على هذه المجموعة؛ فقد أظهرت دراسة عن الحيتان في عُمان أن علامات الإصابات على منطقة السويقة الذيلية تشير إلى أن نحو ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من الحيتان التي جرى التعرف إليها يُحتمل أن تكون قد تعرضت للتشابك مع معدات الصيد. ويعكس ذلك حساسية المجموعة،

خصوصًا مع انخفاض أعدادها إلى عشرات الأفراد فقط.

لا تقتصر أهمية الحوت الأحدب على كونه نوعًا بحريًا مهددًا بالانقراض؛ بل يربط وجود الحيتان عمومًا بعمليات أساسية في النظم البحرية. وتشير جوانب أنشطة التنقيب عن النفط والغاز والتغير المناخي.

وتكشف الدراسات الميدانية عن حجم خطورة مُعدّات الصيد على هذه المجموعة؛ فقد أظهرت دراسة عن الحيتان في عُمان أن علامات الإصابات على منطقة السويقة الذيلية تشير إلى أن نحو ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من الحيتان التي جرى التعرف إليها يُحتمل أن تكون قد تعرضت للتشابك مع معدات الصيد. ويعكس ذلك حساسية المجموعة،

مُهمة حول هذه المجموعة من خلال المسوحات البحرية، والتعرف على الأفراد بالصور، ودراسة الجينات والحركة والموائل. وفي دراسة حديثة استخدمت أجهزة تتبع بالأقمار الصناعية، جرى تركيب ١٤ جهاز تتبع على حيتان حدياء في بحر العرب قبالة سلطنة عُمان بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، وبلغ إجمالي مدة تتبع الأفراد ٧٤٩ يومًا، مع جمع ٨٤٤ يومًا من بيانات استخدام الأعماق، حيث ساعدت هذه البيانات الباحثين على فهم المناطق التي تستخدمها الحيتان وأنماط حركتها بصورة أكثر دقة.

كما شارك باحثون ومؤسسات عُمانية في أبحاث دولية حديثة حول الخصائص الوراثية لهذه المجموعة؛ ومن بين الباحثين المشاركين في دراسة عام ٢٠٢٦ من هيئة البيئة وجمعية البيئة العمانية إلى جانب باحثين من مؤسسات دولية، ما يوضح اتساع نطاق التعاون العلمي حول هذه الحيتان. واستضافت مسقط في ٢٧ مايو ٢٠٢٥ ورشة إقليمية متخصصة حول إدارة وحماية وصون حيتان بحر العرب الحدياء، نظمتها هيئة البيئة بالتعاون مع جمعية البيئة العُمانية وشركة Future Seas، وبدعم من اللجنة الدولية لصيد الحيتان (IWC)، ومشاركة خبراء وباحثين دوليين وممثلين عن الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وجاءت الورشة استكمالاً للجهود التي بدأت في لقاء عام ٢٠٢٢، واستهدفت تعزيز التعاون

الإقليمي بين سلطنة عُمان والهند لوضع إطار مشترك لخطة إدارة حماية وصون الحيتان (CMP). وتتركز الخطة على تعزيز البحث العلمي، وخفض التهديدات، ورفع الوعي، ووضع أهداف قابلة للتنفيذ لتحسين الوضع البيئي للمجموعة.

وشملت المناقشات في مسقط التهديدات المرتبطة بحركة سفن الشحن، والتنقيب عن النفط، ومصائد الأسماك، خصوصًا في خليج مصرّة، مع بحث آليات التعاون بين عُمان والهند والدول الأخرى المطلة على بحر العرب. كما استهدفت الورشة إعداد مسودة أولية لخطة إدارة إقليمية، وتشكيل لجنة تنسيقية تضم ممثلين عن عُمان والهند وشركاء دوليين، إلى جانب بحث اتفاق تعاون غير ملزم بين البلدين لحماية الحيتان. وهدمت التعاون العُماني إلى منظومتين دوليتين رئيسيتين هما اللجنة الدولية لصيد الحيتان (IWC) واتفاقية الأنواع المهاجرة (CMS). وقد عمل الطرفان على تطوير خطة إقليمية مشتركة لحماية حيتان بحر العرب الحدياء، بعد سلسلة من إجراءات "العمل المنسق" التي استهدفت الوصول إلى خطة إدارة متكاملة.

وفي عام ٢٠٢٥، عُقدت ورشة العمل في عُمان بمشاركة الباحثين والحكومات والمنظمات المدنية وقطاعي الملاحة والصناعة، وأسهمت في تحديد أولويات الخطة، ومنها تقليل مخاطر التشابك ومخاطر اصطدام السفن، وتعزيز الرصد العلمي.

وعدنا ووفينا.
وارتقينا بالمعايير.
تجربة مصرفية غير مسبوقة في سلطنة عُمان.

عشانك

نقدم الخدمة لربائنا
خلال أقل من
10
دقائق

بنك ظفار
Bank Dhofar

2479 1111 | www.bankdhofar.com

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: **#مغردو_الرؤية**

يوسف الهوتي



أخي السائح، إن عملية تنظيف المكان الذي تجلس وتستمع فيه لا تأخذ منك أكثر من دقيقتين، فلا تترك مخلفاتك وترجل بعد أن تتمتع بجمال الطبيعة في محافظة ظفار. وأتبنى تفعيل العقوبة على العابثين بالطبيعة والمساحات الخضراء في صلالة وفي كل المواقع السياحية في سلطنة عمان.

عدنان حيدر



يقال: «التجاهل سيف من حريز: يقطع دون أن يحدث ضجيحا»، ويقال في المثل الشعبي: «مال البخيل يأكله العيار». وبين العبارتين حكمة عميقة في التعامل مع الناس والحياة. ليس كل استفزاز يستحق رد، وليس كل إساءة تحتاج إلى معركة، وليس كل شخص يحاول جرك إلى جدال يستحق أن تمنحه من وقتك وأعصابك وراحتك.

ماجد الكندي



كن ذا فضل فيها تكون عليه في نظر نفسك: علما، أو مالا، أو ديانة، أو مكانة؛ فمن ذميم الطبع أن تأخذ ولا تعطي، وأذم منه أن تعد عطاء الآخرين لك حقاً واجباً؛ فإن منعوك غضبت وقاطعت، وكأنها خلق الناس لإرضائك، يا محور الكون وقطبه. دع عنك ذلك؛ فإنه منقصة، وكن ممن يعطي ولا ينتظر جزاء إلا من الله.

الرؤية

www.alroya.om

الأحد ١٠ من ربيع الأول ١٤٤٨ هـ الموافق ٢٣ أغسطس ٢٠٢٦ م - العدد رقم ٤٤١٦
تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر
المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨ - مسقط - سلطنة عمان
البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

« تسجيل أعلى حصيلة شهداء جراء اعتداءات المستوطنين خلال 8 أشهر

« إدانات عربية ودولية واسعة لمشروع «E1» شرق القدس

« 8 دول تُعلن رفضها للمشروع الاستيطاني الجديد

« الاحتلال يفتح باب العطاءات لبناء 1200 وحدة استيطانية

« مشروع «E1» سيؤدي إلى قطع التواصل الجغرافي بين شمال وجنوب الضفة

« إسبانيا: المستوطنات الإسرائيلية تقف عائقا أمام السلام وحل الدولتين

« حكومة الاحتلال تسعى لإنهاء أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية

« فلسطين: هدف إسرائيل من هذا المشروع هو تطهير السكان من أرضهم عرقيا

« بريطانيا تدرس فرض حظر تجاري على المستوطنات الإسرائيلية

من جهتها، قالت وزارة الخارجية الإسبانية -في بيان- إن المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة مخالفة للقانون الدولي، وتشكل عائقا أمام السلام وحل الدولتين. وندد وزير الخارجية خوسيه مانويل ألبارس، عبر منصة إكس، بقرار إسرائيل توسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة، مطالبا تل أبيب بالتراجع عن قرارها ودعم تطبيق حل الدولتين. وفي السياق، نقلت شبكة بلومبيرغ عن مصادر مطلعة أن وزير الخارجية البريطاني إد ميليباند يدرس خيارات لزيادة الضغط على إسرائيل بسبب قرارها بناء مستوطنات في المنطقة "إي-1" بالضفة الغربية. وذكرت الشبكة أن ميليباند يدرس إنشاء نظام عقوبات جديد يتضمن إجراءات لمنع تبادل السلع والخدمات مع المستوطنات الإسرائيلية، إضافة إلى توسيع نطاق عقوبات حقوق الإنسان القائمة لتشمل عرقلة وصول المساعدات.

وإسلامية عن رفضهم مخطط "إي-1" الاستيطاني وما يرتبط به من أنشطة استيطانية غير قانونية شرق القدس المحتلة. وقال وزراء خارجية قطر والأردن والإمارات وإندونيسيا وباكستان وتركيا والسعودية ومصر، في بيان مشترك، مساء الجمعة، إن مخطط "إي-1" يشكل "تصعيدا خطيرا من شأنه المضي قدما في التوسع الاستيطاني والضم، وتقويض التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما بين الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما يهدد قابلية تجسيد دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا وقابلة للحياة". كما جدد الوزراء إدانتهم "لانتهاكات وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، بدعم من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته"، وأكدوا أن حل الدولتين يظل السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم.

وقال مندوب فلسطين في رسائله إن المخطط الاستيطاني غير قانوني، ويمثل نقطة تحول في مسار الضم الإسرائيلي الزاحف والمتدرج، ومن شأنه أن يؤدي إلى إعادة تشكيل الإقليم وتغيير ديمغرافي يهدد تواصل الأرض الفلسطينية وسلامتها. وأضاف أن أهداف إسرائيل من وراء هذا المخطط هي الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية، وتطهير السكان من أرضهم عرقيا، وحصصهم في أقل من ٤٠٪ من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، وإحلال المستعمرين محلهم. ويثير المشروع مخاوف من أنه سيؤدي عمليا إلى قطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، فضلا عن فصل القدس الشرقية عن أجزاء من الضفة الغربية، بما يزيد من صعوبة إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا. وأعرب وزراء خارجية ٨ دول عربية

العطاءات لبناء نحو ١,٢٠٠ وحدة استيطانية في جزء ذي أهمية إستراتيجية من الضفة الغربية المحتلة، في وقت تسعى خلاله الحكومة الإسرائيلية إلى إنهاء أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية. وقد قوبلت الخطط الرامية إلى البناء في المنطقة المعروفة باسم E1، الواقعة شرق القدس، بإدانات دولية، فيما تُعد المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. ودعت فلسطين، الجمعة، الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف مخططات الاستيطان الإسرائيلية في المنطقة المسماة "إي ١"، شرقي القدس. جاء ذلك في رسائل من المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة رياض منصور، إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ورئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، مملكة الدانمارك، ورئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة أنالينا بيربوك.

المستوطنين بين مطلع عام ٢٠١٩ و٢١ أغسطس ٢٠٢٦. وأرجعت الهيئة تصاعد اعتداءات المستوطنين إلى تكثيف الهجمات على القرى والبلدات الفلسطينية والأراضي الزراعية والطرق، بالتزامن مع توسع البؤر الاستيطانية. ودعت الهيئة المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عملية لوقف اعتداءات المستوطنين ومحاسبة مرتكبيها، وتوفير الحماية للفلسطينيين في المناطق التي تتعرض لهجمات متكررة. بدورها، اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش الحكومة الإسرائيلية بإتاحة بيئة من الانفلات وغياب سيادة القانون والإفلات من العقاب أدت إلى تصاعد خطير في عنف المستوطنين بالضفة الغربية. وحذرت من أن هذا العنف يُهدد بارتكاب فظائع جماعية ما لم يتحرك المجتمع الدولي بشكل عاجل لوقفه. وفي سياق آخر، فتحت إسرائيل باب

الرؤية- غرفة الأخبار تصاعدت اعتداءات المستوطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق متفرقة من الضفة الغربية، إذ سجلت الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٦ أعلى حصيلة سنوية للفلسطينيين الذين استشهدوا جراء اعتداءات مستوطنين إسرائيليين منذ بدء رصد البيانات عام ٢٠١٩، وفق هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. وأفادت الهيئة، في بيانات إحصائية نشرت، الجمعة، باستشهاد ٢٥ فلسطينيا جراء اعتداءات مستوطنين خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري. وتجاوزت حصيلة الفترة ذاتها من عام ٢٠٢٦ إجمالي عدد الفلسطينيين الذين استشهدوا جراء اعتداءات المستوطنين خلال عام ٢٠٢٥ بأكمله بنحو ٢٧٩، وفق الهيئة. وقالت الهيئة إن ٨٧ فلسطينيا استشهدوا جراء اعتداءات